



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبحان

للغافل



عليه
صباح
الرمضان

WWW. **Ghaemiyeh** .com
WWW. **Ghaemiyeh** .org
WWW. **Ghaemiyeh** .net
WWW. **Ghaemiyeh** .ir

من محاضرات الأستاذ الشيخ محمد سند

الشعائر الدينية

لأحمد ولصبيح



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الشعائر الدينية، نقد و تقييم

كاتب:

محمد السند

نشرت في الطباعة:

دار الغدير

رقم الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
٧	الشعائر الدينيه، نقد و تقييم
٧	اشاره
٧	اشاره
١١	المدخل
١٣	تقديم
١٧	الأدله إجمالاً
١٧	أو الرؤيه القرآنيه أو العمومات الفوقانيه الأم
١٨	أقوال العامه
١٨	أقوال الخاصه
٢٠	الدراسه التفصيليه لموضوع العمومات
٢١	المعنى اللغوى:
٢٣	المعنى الماهوى
٢٤	بعد آخر فى الموضوع:
٢٤	طبيعته دلالة الموضوع:
٢٧	النتيجه:
٢٩	الرأى الآخر
٢٩	اشاره
٣٠	تقييم ونقد عام:
٤٢	النقد التفصيلى لأدله الرأى الآخر:
٤٥	ضابطه البدعه والتوقيفيه:
٤٨	فقه متعلق العمومات:
٥٢	حيثيات فى حكم العمومات:
٥٧	شكوك وحلول

٥٧	الخرافه
٦٠	الهتك
٦٣	الشعائر الحسينيه
٦٣	اشاره
٦٦	الزاويه الأولى تصورات سريعه لخلفيات النهضه
٧١	الزاويه الثانيه فى عمومات الشعائر الحسينيه
٧٣	الزاويه الثالثه معاير الروايه فى الشعائر
٨٩	الزاويه الرابعه البكاء على الحسين عليه السلام
١٣٧	الزاويه السادسه فى استحباب لبس السواد على مصاب الحسين عليه السلام
١٤٧	الزاويه السابعه حكم اللعن فى زياره عاشوراء وغيرها
١٥٢	تعريف مركز

سرشناسه: سند، محمد، - ۱۳۴۰

عنوان و نام پديد آور: الشعائر الدينية، نقد و تقييم / تقرررا لبحوث محمد سند؛ بقلم جعفرالسيد عبدالصاحب الحكيم

مشخصات نشر: قم: دارالغدیر، ۱۴۲۴ق. = ۲۰۰۳م. = ۱۳۸۱.

مشخصات ظاهري: ص ۱۴۳

فروست: (سلسله دراسات الاسلاميه ۱)

شابك: ۹۶۴-۷۱۶۵-۳۸-۲۲۰۰۰ريال؛ ۹۶۴-۷۱۶۵-۳۸-۲۲۰۰۰ريال

وضيعة فهرست نويسي: فهرست نويسي قبلي

يادداشت: عربي.

يادداشت: كتابنامه به صورت زيرنويس

موضوع: حسين بن علي (ع)، امام سوم، ۶۱ - ۴ق. -- سوگواريه -- فتواها

موضوع: شعائر و مراسم مذهبي -- فتواها

شناسه افزوده: حكيم، جعفر، ۱۳۵۲ - ، محرر

رده بندي كنگره: BP۲۶۰/۳/س ۹ ش ۷

رده بندي ديويي: ۲۹۷/۷۴

شماره كتابشناسي ملي: م ۸۱-۳۶۳۵۳

ص: ۱

بسم الله الرحمن الرحيم

ص: ٣

الشعائر الدينيه، نقد و تقييم

تقرر لبحوث محمد سند؛ بقلم جعفر السيد عبدالصاحب الحكيم

ص: ٤

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المحيط بكل شىء، والخير بصلاح عباده وبمضارهم، والصلاه والسلام على من بعثه هادياً ورحمه للعالمين أجمعين، وأرسله بمنهاج الحقيقه والفظره الشامله، وعلى منقذى البشريه من براثن الجهل والجهاله، ورؤاد الإنسانيه إلى المدينه الفاضله، وبعد:

فإنّ باب الشعائر الدينيه قد تعددت التنظيرات فى تبيان أطره وثوابته، وتجاوزت الآراء فى تحديد هويته ومعايره. فبين مطالب بجعل الشعيره ذات خطاب عصرى للأمم. وآخر يهدف إلى حراسه الهويه الدينيه فيها عن الذوبان أمام الثقافات المنغمسه فى الماديه. وثالث يؤكد على معالجه الانفتاح على المجتمعات الأخرى. ورابع يحرص على عدم التفريط بالموروث الحضارى للمله والمذهب.. إلى غير ذلك من الدوافع والقناعات التى يمضى عليها الأطراف فى جدليه موازين الشعيره و الشعائر.

وجاءت هذه الكتابه تلخيصاً للأبحاث التى عالجت فيها قبل سنوات أسس الشعيره الدينيه وأهدافها والأصول التى تنطلق منها،

بتحرير من نخبه الأفاضل وفخر الأماثل السيد جعفر الحكيم أدام الله سعيه العلمى إلى المدارج العاليه.وقد أولى فيها المباحث الصناعيه بياناً دون المواد التى اكتفى بالإشاره إليها.فعسى أن تكون هذه الخطوه مساهمه فى بلوره الرؤيه الإسلاميه فى الظرف المعاصر.

ونسأله تعالى التوفيق لما يحبه ويرضاه.

محمد سند

٢٣ شعبان المعظم ١٤٢٣ هـ.

ص:٦

التشكيك في شرعية الشعائر وما رافقه من جدل وضجه ومن أكثر من جهه، طال أكثر من حاله. فهناك إحياء المواليد حيث قيل إنها بدعه. ومثله إحياء أيام الإسلام الخالده الأخرى كيوم انتصار المسلمين في غزوه بدر. وهناك بناء القبور وإعمارها و تعاهدها و زيارتها من دون أن يستثنى شىء حتى قبر النبي صلى الله عليه وآله، ويتصل بهذه الحاله زياره الأماكن الجغرافيه الخالده التي دارت عليها حوادث الإسلام أو التي زارها النبي أو صلى فيها. وهناك الشعائر الحسينية خاصة ما استجد أو يستجد بعد عصر المعصوم. وهناك الأوراد والختمات التي تعرف عليها.

وعندما نطالع في خلفيه هذا الجدل نلاحظ أنه ينطلق من ثقافات متعدده ويستند لإشكاليات متنوعه ومن ثم لم يقف عند الجدل الشيعي السني على الشعائر، حتى كان بين أتباع الطائفة بعضهم مع بعض، وبين خط الأصاله والحداثه.

واحد من الإشكاليات: إن الشعيره/الطقس/الرسم لا بد أن يؤسس بشكله الجزئي من الشارح إن بالقول أو بالفعل، وإلا كان

فاقداً للشرعيه كما هو الحال فى كل مستجد، بل هو بدعه حيث يكتسب صبغه دينيه فى الوقت الذى هو ليس من الدين.

وإشكاليه أخرى: إن إيكال الشارع تحديد الرسوم والشعائر إلى العرف العام أو العرف المتدين تعبير آخر عن منحهم صلاحية التشريع، والذى هو باطل بالبدايه.

وثالثه: إن ترك ترسيم الصغريات إلى العرف العام أو الخاص ربما يؤول إلى اتخاذ ما هو محرّم شعيره نتيجة عدم دقّه العامه، وهو عبارته أخرى عن تحليل الحرام، المرفوض جزماً من الشارع.

ورابعه: لزوم عبث المتشّعه فى ثوابت الشريعه نتيجة تأثرهم بتغير الظروف الزمكانيه.

وخامسه: لمّ منحت الصلاحيه للعموم فى اتخاذ الشعائر فى مجال دون آخر، إذ لم يسمح أنصار التعميم لأحد التغيير فى معالم مثل الصلاه والصوم والحج، مع أن الجميع شعائر. فالتوقيف إما أن يكون فى الجميع أو يفسح المجال فى الجميع، والتبعض غير مبرر.

وسادسه: إن الأعراف والظواهر الاجتماعيه لا- تنوجد ولا- تنعدم بقرار وإنما تحتاج إلى زمن طويل حتى تأخذ مجالها وتستقرّ كعرف أو العكس، والشعائر التى يؤسسها العرف قد تمرّ بمرحله لا

تتناسب مع لغة العصر وتتصادم مع مضامين الإسلام العليا، وحيث لا يمكن إلغاؤها واستبدالها بالأفضل بقرار أو فتوى، فتكون سبباً في هتك الدين باسم الدين.

هذه هي الإشكاليات العامه تاركين النمط الخاص من الإشكاليات إلى ثنايا البحث.

مما تقدم يتبلور أهميه هذا البحث ومدى حساسيته. والمؤسف أن الأعلام لم يبحثوه كقاعده مستقله وإنما جاء بحثهم متناثراً في بحوث متعدده مما جعله قاعده متصيده من كلماتهم.

وستناول في بحثنا هذا العناوين التاليه:

١- أقوال علماء السنه والشيعة في معنى الشعيره.

٢- حكم الشعيره إجمالاً.

٣- معنى الشعيره لغة.

٤- متى تتحقق الشعيره؟

٥- نسبة الشعيره مع العناوين الأوليه والثانويه، بعد تحديد أنها من أى العناوين.

٦- درجات الشعيره.

ص: ٩

بعدها ندخل فى بحث الشعائر الحسينيه بشكل خاص لنعرف حكمها وأنه هل يختلف عن الحكم العام للشعائر أو لا؟

علماء: أن الشعائر قد تضاف إلى الله، وقد تضاف إلى الدين وربما إلى المذهب أو إلى الحسين، ومن ثم ينبثق هذا السؤال: هل هى قواعد متعددة أو ماذا؟ وهو ما سنجيب عنه فى داخل البحث، وسيتبلور أنها تطبيقات متعددة للقاعده الواحده مع نكته فى اختلاف التعبير يتم بيانها.

ولفته أخيره فى هذا التقديم: إن إحياء الشعائر مستحب عينى وواجب كفائى على الجميع، وليس من واجبات الحكومه فقط أو المرجعيه أو شريحه معينه، ومن ثم يدخل فى فقه الاجتماع والمسّمى بفقه الدار) دار الإسلام والإيمان).

ص: ١٠

أو الرؤيه القرآنيه أو العمومات الفوقانيه الأم

١- يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ الْمَائِدَه/٢.

الموضوع:الشعائر،حيث أخذ متعلق المتعلق.

والمتعلق:الإحلال والإهانه والابتدال،أو التعظيم.

والحكم:حرمه الإحلال أو وجوب التعظيم.

٢- وَ مَنْ يُعْظِمِ حُرْمَاتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ الْحَج/٣٠.

ولم يؤخذ الموضوع فيها الشعائر وإنما الحرمات،ومع ذلك

فقد صنفها كثير في عمومات الشعائر.

٣- ذَلِكُمْ وَ مَنْ يُعْظِمِ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ الْحَج/

٣٢.وسياتى أن«الجواهر»يعرف الشعائر بالحرمات.

٤- وَ الْبَدَنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ...؟

الحج/٣٦.

٥- إِنَّ الصِّفَا وَ الْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ الْبقره ١٥٨.

ص:١١

أقوال العامه

الجصاص فسّر الشعائر بجميع ما أمر الله به ونهى عنه.

الحسن البصرى ذكر أنها الدين كله.

القرطبى فى «أحكام القرآن» خصها بالمتعبادات التى أشعرها الله تعالى وجعلها علامه للناس.

ورابع: خصّها بمناسك الحج بقرينه السياق فى آيات سوره الحج والسور الأخرى.

أقوال الخاصه

لم نعثر على قول بتخصيص موضوع الآيات بالعبادات أو مناسك الحج عدا ما قد يظهر من التراقى فى «العوائد». فالشيخ الكبير ذهب إلى التعميم بقرينه ما ذكره فى قبور الأئمه من أنها شعرتُ ومن ثم تجرى عليها أحكام المساجد. وفى كتابه «منهاج الرشاد» يضيف: إن حرمة المؤمن من شعائر الدين.

وفى بحث وجوب تطهير القرآن وحرمة تنجيسه، يلفت

صاحب»الجواهر»إلى أن وجوب التعظيم يشمل كل حرمت الدين وشعائره.

والميرزا النائيني عبّر في فتواه في الشعائر الحسينيه بأنها شعائر الله.

والشيخ محمد حسين كاشف الغطاء يستدل على عموم الشعائر لشعائر الحسين ب آيهو مَنْ يُعْظِمُ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ.

والسيد الحكيم في مستمسكه في بحث الشهاده الثالثه:تمايل إلى وجوبها من زاويه مصداقيتها للشعائر.

بل عدّه من كبار علماء الطائفة-كالميرزا القمي في فتواه في الشعائر الحسينيه-وصاحب العروه،والسيد جمال الكلبيكاني النجفي لم يقفوا عند العمومات المتقدمه التي أخذ فيها لفظ الشعيره، وإنما استدلوا بعمومات أخرى، من قبيل:

*يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ التوبه/٣٢.

فكل ما فيه نشر لنور الله في مقابل الإطفاء فهو واجب.

في يُبَيِّنُ أذنَ اللَّهِ أَنْ تُزْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ النور ٣٦.

فالآيه عامه لكل بيت وموطن فيه رفع لكلمه الله ونشر

حكمه فإنه واجب لوضوح أن الإذن في الآية ظاهر في

الوجوب لا الجواز، مع الإذعان بأن المصداق التام

منحصر في المعصوم كما يبدو ذلك من سياق الآيات.

﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَىٰ وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾. التوبة/٤٠.

فتبلور إجمالاً وجود عمومات قرآنية تدل على وجوب تعظيم الشعائر الدينية عموماً وحرمة ابتذالها وإهانتها تحت أكثر من عنوان، كعنوان الشعائر وعنوان بثّ ونشر كلمة الله تعالى ونوره.

الدراسة التفصيلية لموضوع العمومات

هناك قاعده أصوليه مفادها: إن الأصل في العناوين المأخوذه في الأدله الشرعيه من دون فرق بين أن تكون موضوعاً أم متعلقاً هو الحمل على المعنى اللغوي حتى تتوفر على مؤشرات كافيه على النقل لمعنى شرعي جديد.

كما أنها في حاله ظهورها في المعنى اللغوي يمكن التمسك بإطلاق ماهياتها، وإلا لابد من اقتناص حدود المعنى الشرعي من

فى الوقت ذاته:الأصل فى كئفه وجود العناوين ومصاديقها هو الحمل على الكئفه المألوفه فى وسط العرف أو العقلاء أو المتشرعه -حسب طبيعه العنوان وأنه شأن من- حتى يثبت بالدليل أن الوجود بنحو خاص كما فى الطلاق.

وعمومات الشعائر لا تستثنى من هذه القاعدة،ومن ثم كان من المنهجى تحديد المعنى اللغوى أولاً للتعرف على مساحه العموم إن تم حملها على المعنى اللغوى.ثم فى خطوه لاحقته نعرف على طبيعه وجودها ليتّم الحمل عليه إن لم يكن للشارع تحديد جديد.

المعنى اللغوى:

فى كتاب«العين»للخليل:أنت الشعار دون الدثار:تصفه بالموذّه،وأشعر قلبه:ألبسه،وليت شعرى:علمى،وشعرته:عقلته وفهمته،والمشعر:موضع النسك،والشعار والشعيره:أعمال الحج،والشعيره:البدنه،وأشعرتها لله نسكاً:جعلتها شعيره تهدى،

وإشعارها: أن يوجأ سنامها بسكين فيسيل الدم على جنيها فيعرف أنها هدى.

الجوهري في الصحاح: كل ما جعل علماً لطاعه الله، والمشاعر: الحواس، وشعار القوم في الحرب: علامتهم ليعرف بعضهم بعضاً، أشعرته ف شعر: أدريته فدرى.

ولم يزد الراغب في المفردات عليهما.

القاموس: أشعره الأمر: أعلمه، أشعرها: جعل لها شعيره، وشعار الحج: مناسكه وعلاماته، المشعر: موضعها أو معالمها التي ندب الله إليها.

ابن فارس: الإشعار: الإعلام من طريق الحس - وهي لفته مهمه -، المشاعر: المعالم وهي المواضع - الحسيه - التي أشعرت بالعلامات، ومنه الشعر لأنه بحيث يقع الشعور - العلم الحسى -، ومنه الشاعر لأنه يشعر بفطنته بما لا يفتن له غيره.

القرطبي نقلاً عن بعض اللغويين: كل شىء لله فيه أمر أشعر به وأعلم يقال له: شعار، الشعار: العلامه، أشعرت: أعلمت.

من مجموع ما تقدم يمكن استخلاص الجامع المشترك والذي يمثل الماهيه وهو: أن الشعيره والشعار يستخدم فى موردالإعلام الحسى،ومن ثم فالشعار الدينى هو الإعلام للمعانى الدينيه بأدوات حسيه،فكل ما أعلم بالله تعالى أو بفكره منتسبه له كدينه أو أمره ونهيه فهو شعار دينى(١).

بعد آخر فى الموضوع:

الشعار الدينى يحمل خصوصيه أخرى إلى جانب خصوصيه الإعلام وهى الإعلاء المستفاد من النمط الثانى من الآيات الداله على وجوب إعلاء كلمه الله تعالى وبثّ نوره، والمستفاد من الدليل العقلى. ومثله لا يمكن استخراجه من مفهوم الشعار حيث لا يحمل أكثر من الإعلام، نعم يستفاد من متعلق الحكم فى آيات الشعائر وهو التعظيم وحرمة الابتدال.

على ضوء المعنى اللغوى وبعد التمسك بإطلاقه يُعرف شمول

الدليل القرآني لكلّ ماله إعلاميه دينيه وإن تمّ تأسيسها على يد العرف العام أو الخاص، حتى تثبت الحقيقه الشرعيه أو صياغه الشارع كيفيه خاصه لوجوده فيتبع.

وعلى ضوء المعنى اللغوى يعرف أيضاً: أن الشعار ليس هو النسك بما هو نسك ولا- أمر الله بما هو أمر الله وإنما حيثه البعد الإعلامى فيها، فالحج حيث كان ملتقى ومجمعاً للمسلمين كانت الأعمال ذات الممارسه الجماعيه علامه وشعيره إلى جانب كونها نسكاً. فهما يتصادقان فى النسك لا أن النسك هو الشعيره من زاويه كونه نسكاً (٢).

طبيعته دلالة الموضوع:

ثم إن دلالة الشعيره على المعنى الدينى السامى ليس دلالة عقلية ولا طبيعية وإنما وضعيه جعليه، وإن كان وجود الدال تكوينياً، إلا أن تعنونه بالشعيره اعتبارى جعلى، على حدّ وجود الألفاظ ودلالاتها على معانيها، بيد أن علاميتها ودلالاتها لا تتم إلا بعد التفشى والشيوخ بحيث تصبح ممارسه جماعيه.

والشعيره-بالإضافه إلى كونها دالاً ومعلماً لها نحو من التسبيب إلى تداعى ذلك المعنى والمفهوم-لها أيضاً نحو من التسبيب إلى تذكّر وإحياء ورسوخ ذلك المعنى وتجديد العهد به مما ينتهى إلى الالتزام بآثاره.

من ثم على القول بكونه حقيقه عرفيه ينتج: أن كل أداه

يتواضع أتباع الدين الحنيف أو المذهب الحقّ على كونها دالّة على معنى بحدّ التفشى، تصبح شعيره دينيه.

النتيجه:

إن عمومات الكتاب فى الشعائر ظاهره لغه فى عموم موضوعها لكل مادّه حسيه إعلاميه عن معنى دينى، وإن كان الواضع لها عرف المشرعه، شريطه أن تتم ممارستها. فيجب تعظيمها ويحرم ابتذالها إلا أن يتصرّف الشارع فى المعنى أو فى كيفيه وجوده فيتبع (٣).

ص: ٢١

وقد أَدعى فى كلففه الوجود أنه لا بد من أن يصوغها الشارع وإلا لم يعتدّ بها، استناداً إلى مجموعته أدله:

الدليل الأول: إن الشعيره أمر الله ونهيه، ومثله لا يمكن أن يوكل للعرف بالبداهه.

الدليل الثانى: إن التطبيقات القرآنيه كانت على البدن ومناسك الحج، وكلها مجعوله من قبل الشارع، مما ينبئ عن أن تحديد المصداق مهمته.

الدليل الثالث: إن تخويل العرف بتحديد المصداق يجرّ إلى استحداث وتشرية رسوم وطقوس جديده فى الدين تحمّل عليه وليست منه كما فى مثل صلاه التراويح.

الدليل الرابع: إن تخويل العرف يؤول إلى تحليل الحرام عند اتخاذهم محرماً معلماً، أو إلى تحريم الحلال كما إذا اتخذ بعض الأمكنه شعاراً فيحرم إهانته بالتبول فيه بعد أن كان حلالاً.

وتعليقنا على الكلام المذكور: إننا لو سلّمنا بصحة دعوى «أن الشعائر حقيقه شرعيه تعبدية»، إلا أنها لا تنتج ما يستهدفه قائلها من سلب الشرعيه عن الكثير من المصاديق التي تصنّف اليوم في حقل الشعائر وذلك لوجود الألسنه الأخرى الآخذة لعناوين أخرى ذات حقيقه عرفيه لغويه تكفي في إضفاء الشرعيه عليها. وهي تحديداً: لسان بثّ نور الله وإعلاء كلمته، ولسان الدعوه لإحياء أمر أهل البيت، ولسان أهميه تشييد قبور أهل البيت، وحكم العقل بلزوم تعظيم الشعائر المنسوبة لله لأنه يصبّ في مجال تعظيم الله تعالى اللازم عقلاً وبالبداهه.

ويتمّ تقريب الاستدلال من خلال الالتفات إلى نقطتين محسومتين سلفاً في الوسط الفقهي والأصولي:

النقطه الأولى: إنّ التخيير، تاره: يكون شرعياً، وذلك في حاله نصّ الشارع عليه. وأخرى: يكون عقلياً، وذلك فيما لو أمر الشارع بطبيعه كليه من دون تخصيص بزمان أو مكان أو عوارض معينه،

فيدرك العقل تخويل الشارع المكلف في تطبيق طبيعه على أى فرد شاء. ومثل هذا التطبيق لا يعدّ تشريعاً وبدعه، لأن المكلف لا يتعبّد بالخصوصيه الفرديه كى يُعدّ تجاوزاً لما رسمه الشارع، وإنما يتعيّد بالطبيعه الموجوده فى الفرد، ومن ثم عدّ امثالا. وأمثله أكثر من أن تحصى. ولهذا أسماه البعض بالتخيير الشرعى التبعى، وإن كان الصحيح أنه تخيير عقلى يبد أنه بحكم العقل غير المستقل.

النقطه الثانيه: ينقسم العنوان الثانوى إلى عنوان ثانوى فى الحكم، وآخر فى الموضوع. والفارق بينهما: أن الأول ذو ملاك ثانوى وبالتالى يكون الحكم فيه استثنائياً كالحرج والضرر، ومن ثم عندما تطرأ مثل هذه العناوين تُغيّر الحكم الأولى أو تراحم ملاكه. بينما الحكم فى الثانى أولىّ منبثق عن ملاك أولىّ فلا يعدّ حكماً استثنائياً طارئاً وإنما موضوعه طارئ، كما لو أصبح القيام احتراماً للقادم بعد أن لم يكن كذلك، فذات القيام ليس احتراماً وإنما طرأ عليه وتصادق معه عنوان الاحترام، وأما الحكم بالاحترام فهو حكم أولىّ ذو ملاك أولىّ فلا يعدّ استثنائياً وطارئاً بالنسبه للقيام. وأمثله هذا القسم كثيره، منها: كليه حالات اجتماع الأمر والنهى.

وفارق آخر: أن النمط الأول لا بد أن يكون طرؤه ذا طابع

اتفاقي استثنائي، وإلا لو كان دائماً أو غالباً عاد أولياً وانقلب الأولى إلى ثانوى.

وبتعبير آخر: ليست الغايه من التشريعات الأوليه أن تبقى قوانين جامده ومعطله وإنشائيه فقط، وإنما الغايه تفعيلها حتى يتحقق الملاك الذى يتوخاه المقنن من تقنينه. وحيث لا بد أن تكون مزاحمه الأحكام الثانويه التى تفرض نفسها على الحكم الأولى اتفائيه حفظاً لهويتها وهويه الحكم الأولى. ومن ثم كانت واحده من شرائط فقاهاه الفقيه وحكومته أن يحفظ هذا الأصل فى استنباطه وتطبيقه للأحكام وإلا كانت أغراض المقنن عرضه للضياع.

بينما لا مانع فى النمط الثانى من أن تكون دائميّه بعد أن كان حكمها وملاكها أولياً (٤).

بعد أن تبلورت هاتان النقطتان، وتبلور سابقاً أن أدله الشعائر ليست منحصره باللسان الذي ورد فيه لفظ الشعائر، أمكن الاستفاده من الألسنه الأخرى المتضمنه لعناوين أخرى حيث لم يكن الأمر فيها إلا بالطبيعه من دون تقييد بخصوصيه فرديه. فالعقل يحكم بتحويل الشارع المكلف التطبيق على أى مصداق وبأى أسلوب

ص: ٢٧

كان، خاصة وقد عرفت أن المكلف لا يتعبد إلا بالطبيعه دون الخصوصية الفردية. والمستجدات مهما كانت فهي لا تعدو العنوان الطارئ على التكوين من القسم الثاني، وفي مثله لا مانع أن يكون دائماً. إذ الحكم في ما نحن فيه أولى.

وكلمات الأعلام تؤكد ما ذكرناه. فصاحب الحدائق والذي يمثل حاله وسطية بين الاتجاه الأخباري والأصولي انتهى في بحث لبس السواد حزناً على الحسين إلى عدم كراهته حتى في الصلاة، مع أنه مكروه في نفسه (٥).

والميرزا القمي في «جامع الشتات» انتهى إلى جواز تمثيل واقعه الطف، بل رجحانه استناداً إلى عمومات البكاء والإبكاء، مضيفاً: إنه على فرض عموم حرمة تشبه الرجل بالمرأه وبالعكس، فالمصير حتى لو كان التعارض فإنه يبقى ذافائدة إذ مع سقوط

الحرمة يبقى الفعل على الحل ولو عبر التمسك بأصالة الحل (٤).

والسيد اليزدى فى تعليقه على رساله الشيخ جعفر الشوشترى-وتحديداً فى الملحق فى أجوبته على الأسئلة حول الشعائر الحسينيه-يتتهى إلى رأى البحرانى نفسه.

والكلبايكانى انتهى إلى جواز الشبيه تمسكاً بعموم البكاء والإبكاء.

وفى بحث الفرق بين البدعيه والشرعيه يلفت كاشف الغطاء الكبير إلى: بعض الأعمال الخاصه ذات الطابع الدينى التى تفقد الدليل الخاص عليها بيد أنها تندرج تحت عموم، فإن جىء بها من جهه العموم لا من جهه الخصوصيه فهو كافٍ فى شرعيته كالشهاده الثالثه فى الأذان لا بقصد الخصوصيه والجزئيه لأنهما معاً تشريع، بل قصد الرجحان المستفاد من عمومات استحباب ذكر على (عليه السلام) (حين يذكر اسم النبى) صلى الله عليه وآله (وكقراءه الفاتحه بعد

أكل الطعام بقصد استجابته الدعاء، استناداً إلى ما ورد أنه من وظائفه. وما يصنع للموتى من مجلس الفاتحه والترحيم بالطور
المعلوم... (٧)

وواضح أن حديثه لا يخص الممارسات ذات البعد الإعلامى/الإعلائى فقط وإنما يعم كل السنن الاجتماعيه ذات الطابع الدينى.

نعم لا بد فى المستجد أن يكون حلالاً- فى نفسه وقبل أن يتعنون، وأما إذا كان حراماً فإن الأمر الشرعى بالطبيعته، فالتخير العقلى
بالأفراد لا يتناول الخصوصيه المحرمه وإنما ينتهى بالفرد المكروه.

ثم إنه بما تقدم يمكن حلّ التدافع الذى يبدو لأول وهله بين استدلالين فى فقه الشعائر لإثبات مشروعيه المصداق
المستجد: الاستدلال بالبراءه أو أصاله الحل فى المصداق، ثم الاستدلال

ص: ٣٠

بعموم وجوب أو رجحان الشعائر.

تصوير التدافع: أنه جمع بين أصل عملي ودليل اجتهادي. بالإضافة إلى أنه كيف يفرض الشك في حليته وحرمة مصداق ثم يقال عنه إنه واجب؟

وحلّه: ما ذكرناه في النقطة الثانية من أن هناك قسماً من العناوين ذات حكم أولى ولكنها مع ذلك ثانوية من ناحية الموضوع بحكم طوره على الموضوع التكويني، من ثم احتاج إلى إثبات حليته المعنون أولاً، كي يصلح في خطوه لاحقه أن يتعنون فيكون مصداقاً للوجوب أو الرجحان الأوّل، لوضوح عدم تناول "حالات الأمر بالطبيعه فالتخير العقلي في التطبيق على المصاديق" المصداق والفرد ذا الخصوصية المحرمة، وإنما ينتهي بالفرد المكروه ومن هنا كانت الصلاه في الحمام صحيحه. وإثبات الحل لا يكون إلا بالبراءة أو أصاله الحلّ.

ولكن قد يستغرب حينئذ من بحث الأعلام في حالات اجتماع الأمر والنهي بعد أن كان الأمر بالصلاه لا يتناول الخصوصيه المحرّمه إذ لا موضوع للاجتماع. والسؤال موجّه للقائل بالتزاحم الملاكي كالأخذ والمشهور، وأما القائل بالتعارض كالميرزا

ص: ٣١

النائبي- فهو قد تجاوب مع السؤال حيث إنه ينتهي إلى عدم شمول الأمر للمصداق المحرّم؟

والجواب: إن غرضهم من البحث هناك هو تنقيح سعه الطبيعه وامتدادها إلى الفرد الحرام أيضاً في مقام الحكم الإنشائي والفعلى الناقص، ولكن لا- بمعنى تسويغ ارتكاب الحرام وإنما بمعنى أن الحرمة تراحم) ملاكاً(العنوان الراجح على الامتناع، وتراحمه)امثالاً(على الجواز عند المشهور، وبالتالي قد يكون العنوان الراجح هو الأهمّ كما في حالة التضيق والعجز عن بقيه الأفراد فيتقدم ويكون هو حكم الفرد المنجز. نعم في خصوص الصلاة يحكم بطلانها لعدم تحقق التقرب بما هو مبغوض (٨) عند التقصير

ص: ٣٢

أو إمكان بقيه الأفراد.

فتلخص: أننا لو تماشنا مؤقتاً مع فرضيه أن تحديد مفردات الشعائر شأن خاص بالشارع لم يخول فيه المتشرعه إلا أنه يمكن تلافي ما تنتجه هذه الفرضيه بالألسنه الأخرى حيث تضيفى الشرعيه على كل المراسيم التى تم التعارف عليها على أساس أنها شعائر من زاويه أنها تمثل إحياء الأمر ورفع كلمه الله وإعلاء أمره ونشر المعانى العليا لدينه وذلك لإطلاق الطبيعه المأمور بها وهو يقتضى التخيير العقلى، وأن العناوين المأخوذه فى الأدله المذكوره ليس لها مصاديق تكوينيه مشخّصه وإنما تطراً على مصاديق متنوعه، ولا مشكله فى أن يكون الطرو دائماً (٩)، شريطه أن يكون

ص: ٣٣

المصداق محللاً بل وإن كان محرّماً ولكنه غير منجز، وكان الدوام بحسب الخارج من المقارنات لا بحسب نفس طبيعه بناء على التراحم فى صوره الامتناع والذى هو مختارنا تبعاً لمشهور الفقهاء والشيخ والآخذ. فإن معيار التعارض ليس هو النسبه من وجه أو التباين كما هو مبنى مدرسه الميرزا، وإنما التنافى بين الدليلين إذا كان دائماً أو غالباً بحسب التقنين لا بحسب الخارج، فى قبال ما إذا كان اتفاقياً بحسب التقنين والتنظير وإن كان يدوم فى بعض

الأفراد بسبب اتفاقى خارجى حيث يتزاحمان حينئذ من دون أن يكذب أحدهما الآخر.

وعلى هذا الأساس كان التنافى بين الحكم الأولى للعنوان الثانوى الوارد فى الألسنه الأخرى والحكم الأولى الآخر:التزاحم لا التعارض لأن التنافى على مستوى التقنين لا يعدو الاتفاق ولأسباب خارجيه،فيكسب المصداق من زاويه تعنونه بالعنوان الراجح الشرعيه لوجود الملاك(١٠) وإن كان محرماً فضلاً عما إذا كان مباحاً.

ص:٣٥

النقد التفصيلي لأدله الرأي الآخر:

بعد كل هذا ننتقل إلى النقد التفصيلي للأدلة الأربعة التي قيلت أو يمكن أن تقال لدعوى اختصاص شرعية الشعيره بمايصوغه الشارع من مصداق لا مطلقاً، بعد الإلمام إجمالاً بفسادها من خلال ما تقدم:

أما دليل استلزام اتساع الشريعة وبالتالي تبدل معالمها وشكلها، فيمكن المناقشه فيه: بأن التضخم والتوسع إن كان يعنى التجذير والتثبيت والنشر والتعميم والبث والإعلاء والإحياء فهو مطلوب. وإن كان يعنى زوال ما هو الثابت (الضرورات) فهو المرفوض.

وبعبارة أخرى: ليس التغيير على إطلاقه ظاهره سلبيه وإنما ما كان منه على حساب الثابت، وأما ما يصب في خدمه الثابت وتأكيده وتأصيله وحفظه فهو إيجابى ومطلوب، وقانون هذا وضابطته هو حفظ ثبات عنوان موضوع ومتعلق القضيه الشرعيه واختزال التغيير في مصداقهما. وواضح أن المستجد في حقل الشعائر الذى يمكن قبوله بل الدعوه إليه هو ما يكون في حقل

المصداق مع حفظ ثبات الموضوع للقضية المشرعه وبدقه. وهذا هو الذى ندعيه صغروياً، ومن ثم لم تشكّل هذه المفردات حسب فهمنا، تهديداً لثوابت الدين ومقدّساته بل العكس.

وأما دليل فتح باب التشريع، فيمكن القول بوجاهته إن كان للمشرعه تشريع، بيد أنه ليس كذلك حيث إنهم لم يمارسوا سنّ قانون وإنما مارسوا التطبيق المأذون به شرعاً، وهو أمر ليس منه بدّ فى أى قانونٍ لأنه مهما تفضّل على يد المقتنّ إلا أنه لا يمكن أن يكون جزئياً من كلّ جهه، ومن ثم يبقى ذا جهه أو أكثر عامه كليّه تنظيره، وهى المنطقه التى حوّل المكلف فيها التطبيق على المصداق الذى يشاء من دون أن يتعبّد بالخصوصيه. هذا بالنسبه للعموم الذى لا يتنزل ولا يتفصل إلا بجعل وتقنين وهو الذى تمّ إيكاله إلى النبى وأهل بيته.

وهناك ما لا- يحتاج إلى تنزيل بصيغه التقنين والجعل حيث يكون انطباقه قهرياً وساذجاً، ومثله أو كل تطبيقه إلى المكلف من البدايه.

وعمومات الشعائر بألستها المختلفه من القسم الثانى.

وبهذا يتبلور الخلل فى دليل تحليل الحرام وبالعكس إذ

عقدته أنه تشريع، وهو وجيه إن كان بلا غطاء شرعى، وإلا كان التشريع الإلهى المنطبق الطارئ هو المحلل والمحرم، وقد عرفت أن التخيير العقلى فى المصداق بتحويل من الشارع، وإلا انسحب الإشكال حتى على مثل مصاديق الصلاه بحسب المكان والزمان والساتر وبقيه الشروط.

ويتبلور الخلل فى الدليل الآخر الذى حاول تصنيف عمومات الشعائر فى القسم الأول، وهو الذى يحتاج فى تفصيله إلى الجعل والتقنين استناداً إلى جعل الشارع بعض المصاديق للشعائر. وذلك: لأن صرف تصرف الشارع فى إخراج مصداق أو إلحاقه لا يعنى أنه من النمط الأول. فالشارع تصرّف فى البيع توسعه وتضييقاً ولكن لم يؤثّر ذلك على بقاء عموم البيع قابلاً للانطباق على مصاديقه من دون توسيط للجعل (١١).

ضابطه البدعه والتوقيفيه:

ومن أجل أن تتكامل الصورة نلفت إلى قانون البدعه ومنه نتعرف على ضابط التوقيف على الشرع، إذ قد يتبادر إلى الذهن على ضوء النتيجة التي خرجنا بها أنه لم يبق للتوقيف معنى أو مجال، فنقول: قانون البدعه هو نسبه غير المجعول من قبل الشارع إليه، أو الإخبار عنه من دون علم وإن كان فى الواقع موجوداً. ولا يعنى من النسبه محض الإخبار وإنما مع التدين والالتزام على أساس أنه من الشارع وذى صبغه دينيه.

وعلى هذا فالتوقيف هو حصر التدين بشىء موقوف على الجعل أو على العلم حتى يتوفر ذلك من الشارع.

وقد يتساءل على هذا الضبط: أنه يعنى جواز التدين بشيء إذا لم يكن على أساس أنه شرعى وإنما نتیجه توافق الطرفين و التزامهما كما فى الربا من دون بناء على حليته، مع أنه لا يمكن الالتزام به؟

والجواب: نعم فى الفرضيه المشار إليها ليس حراماً من زاويه كونه بدعه ومخالفه للتوقيف، وإنما هو حرام من زاويه أخرى وهى حرمة ممارسه الربا. فالتوقيفيه لا تغطى كل الالتزامات المحرّمه.

وقد يتساءل ثانيه عن السرّ فى اقتصار كثير من الفقهاء فى التوقيف على العبادات فقط، فى الوقت الذى يبدو شموله لكل مساحات الدين؟

فالجواب: اقتصارهم لجلاء الأمر فيها، لأن العبادى لا يؤدى إلا على أساس أنه من الشارع، وإلا فالجميع عموماً توقيفى من جهه الحكم والمحمول.

هذا بالإضافة إلى أن العبادات ذات حقائق شرعيه، وفى مثلها لا بد من أعمال التوقيفيه حتى على صعيد المصداق، بخلاف العناوين ذات الحقائق اللغويه كعنوان صله الرحم وبرّ الوالدين فإن توقيفيتها تقتصر على الحكم وقيديه العنوان له دون ماهيه العنوان

والمصداق.

ومما تقدم يتبلور: أن النتيجة التي خرجنا بها في عمومات الشعائر والألسنه الأخرى من إيكال المصداق إلى العرف لا يتقاطع مع قاعده التوقيف، لأن العناوين المأخوذه في الأدله ذات حقائق لغويه لا حقائق شرعيه، وفي مثلها يقتصر في التوقيف على حكم العنوان دون المصداق (١٢).

ص: ٤١

والحديث في هذه الزاويه يقع في نقطتين:

النقطه الأولى: قد سبق أن المتعلق في العمومات هو التعظيم والابتدال، حيث وقع الأول متعلقاً للوجوب والثاني متعلقاً للحرمة.

والكيفية المطلوبه لا بد أن تأتي متناسبه مع طبيعه الشعيره)الدالّ(أو المدلول بالشعيره.

توضيح ذلك: ذكر في بحث الوضع أن صله الموضوع بالموضوع له تتوثق وتشتدّ بكثرة الاستعمال وتقادم علاقته، حتى يصل الأمر إلى الاستعاضه ذهنياً بالموضوع عن الموضوع له.

وبعبارة أخرى: إن كيفية علاقه وإن كانت مدينه للوضع حدوثاً وبقاءً، بيد أن كفيته مرتبطه بعوامل أخرى، ومن ثم لا يمكن تصنيف بيانيه العلامات في درجه واحده وإنما هي حاله مشككه تتفاوت تبعاً لتفاوت العوامل ومدى توفرها.

ولا- تشد الشعيره عموماً عن هذا القانون، ومن ثم يتفسر لنا ما نلحظه من تفاوتها في التعبير، فشعيره لفظ الجلاله (الله) واسم النبي (محمد) أشدّ تعبيراً من الرزاق والخالق في الأول، والألقاب الأخرى في الثاني، وهي جميعاً أشدّ من الشعائر الأخرى حتى انفردت في أحكام خاصه من بينها، كحرمه المس من دون طهاره، وحرمه التنجيس مطلقاً.

من جانب آخر: إن الشعائر وإن اشتركت في إحياء المعنى الديني وتسويقه إعلامياً بيد أن مداليلها تختلف في السموّ والرفعه، فمضمون المصحف الشريف هو كلام الله تعالى، بينما مضمون كتب الحديث هو كلام المعصوم عليه السلام، ومضمون كتب الفقه مضامين الحكم الإسلامي، وبديهي أن المدلول الأول أرفع من المدلول الثاني. ومن ثم يُفهم اختلاف أحكام الهاتك لحرمة الكعبه والمسجد الحرام حيث يُكفّر ويُقتل في الأول، ويُقتل في الثاني من دون تكفير.

وحيث اختلفت شعيره دلالةً أو مدلولاً، اختلف التعظيم المطلوب (١٣).

النقطة الثانية: الواجب أو الحرام الذى ينطبق على مصاديقه بكيفيه مشككه غير متواطيه، كالبرّ بالوالدين والمعاشره بالمعروف مع الزوجه، هل هو كلّ المراتب أو المتيقّن فقط وهو الأدنى فى الوجوب والأعلى فى الحرمة؟

مرتکز الفقهاء: الثانى، والزائد راجح، فالبرّ الواجب هو الذى يؤدى تركه إلى العقوق، والصله الواجبه هى التى يلزم من عدمها القطيعه.

من ثم لم يكن فرق بين من يذهب إلى حرمة العقوق ومن يذهب إلى وجوب البرّ على مستوى النتيجة.

وفيما نحن فيه: التعظيم مشككٌ حيث لا يقف عند حد، وإنما كلّ تعظيم فوقه آخر، والابتدال مثله: حيث كلّ نمط يوجد الأشدّ منه. ولما كان المتيقّن من كلّ منهما هو المطلوب إلزاماً، لم يبق فرق بين مدلولى «عظم» و«لا تحلّ» على مستوى النتيجة. فالتعظيم الواجب هو الذى يلزم من تركه الإهانه، وهى أول مراتب الابتدال، والمراتب العليا مستحبه. والابتدال المحرّم هو الذى لا يقترن مع أى ممارسه وجوديه-ولو دنيا-معبره عن التعظيم وإلا كان

حيثيات فى حكم العمومات:

الحيثية الأولى: سبق أن اتضح أن طبيعة الحكم فى عمومات الشعائر أولى، وأن الثانويه وإن كانت بيد أنها فى زاوية الموضوع، ومن ثم لم يكن الحكم هذا عين الأحكام الأوليه، كما بدا ذلك من بعض التعاريف، حيث عرّفت الشعائر بالدين وأمر الله، وذلك

لاختلاف الموضوع، فهما حكمان بموضوعين متصادقين، فإيجاب البدن كشعيه يختلف عنه كمنسك حج ملاكاً وموضوعاً فحكماً، أقصاه أنهما تصادقا حيث كان المصداق مشتملاً على جنبه الإعلام. وعندما تأمل في روايات الهدى نلاحظ بوضوح البعدين في المصداق.

الحيثية الثانية: هناك تقسيم للثانوي من زاوية الحكم إلى مثبت ونافي. والأول من قبيل «المؤمنون عند شروطهم» ووجوب الوفاء بالندى، والثاني من قبيل: لا ضرر ولا حرج. فالمثبت متضمن لملاك وجودي، في حين يكفي النافي نفى الملاك، وهذا فارق مهم في باب التراحم، بالإضافة إلى الأثر المهم الذي يترتب على الفرق بينهما في بحث الثابت والمتغير في الأحكام والأصول القانونية للأبواب الحديثه المستجده.

ويمكن القول إن الحكم في القسم الأول أولى، والثانويه فيه من زاوية الموضوع، فيكون كحكم الشعائر، ولكن مع ميزه للأخير في أنه أمر مرغوب فيه ندب إليه الشرع وحث عليه، في حين لا يوجد ذلك في الندى وإنما يجب لو وقع بل قديكره كثرته، ولا

يوجد ذلك في الشرط وإنما يجب إذا التزم (١٥).

وإن لم يمكن تصنيف القسم المذكور في الحكم الأولى فحكم الشعيره على الأقل يبقى وثيق الصلة بالحكم الأولى وإن كان لا
يعدم القواسم المشتركة مع الثانوى المثبت (١٦).

الحيثه الثالثه: اختلف على طبيعه العلاقه بين الحكم الثانوى

ص: ٤٨

النافى والحكم الأولى بين مشهور-وهو الصحيح- قائل بالتزام الملا-كى وآخر-الميرزا النائنى ولفيف من تلامذته- قائل بالتخصيص.

ويترتب على هذا الخلاف بقاء مشروعيه الحكم الأولى على التزام دون التخصيص.

بالإضافة إلى أنه على التزام لا يكون الضرر أو الحرج الرافع بدرجة واحده فى كلّ الحالات وإنما فى كلّ حاله بحسبها، فالضرر اليسير يرفع وجوب الوضوء إلا أنه لا يبيح أكل الميتة ما لم يبلغ حداً بالغاً يفوق فى ملاكه ملاك الحرام، وهذا هو منطق التزام الملا-كى، وعلى الميرزا أن يكتيف هذه الظاهره مع التزامه بالتخصيص الذى يقتضى أن يكون المخصص كيفيه واحده فى الجميع، ودعواه انصراف «لا ضرر» لا تُقبل ما لم يأت بشاهد.

بينما اتفقت الكلمه على أن العلاقه بين الحكم الثانوى المثبت والحكم الأولى ليست هى التخصيص وإنما اشتداد الحكم كما إذا كان الفعل مستحباً فانه يصبح واجباً بالشرط. أو التزام الملاكى مع اختلاف الحكمين.

ونسبه حكم الشعائر مع الحكم الثانوى من دون فرق بين أن

يكون مثبتاً أو نافياً كنسبه أى حكم أولى مع الحكم الثانوى.فلا ضرر -مثلاً- يعدّ حكماً ثانوياً طارئاً على حكم الشعيره ومن ثم فهو متأخر رتبه من زاويه الموضوع.وحيث إن العلاقه هى التراحم الملا-كى لا- يكون كلّ ضرر رافعاً لحكم الشعيره ما لم يأت متناسباً مع طبيعه الحكم،خاصه مع تفاوت الشعيره فى قوه الدلاله أو قوه المدلول،فلا بد من الموازنه بين قدر الضرر ونمط المتعلق أيضاً لأن اختلافه يعبر عن اختلاف ملاكه فى الشده والضعف.

شكوك وحلول

هناك محاولات استهدفت شرعيه بعض صغريات الشعائر السائده فى الوسط الشيعى من خلال وصمها بالخرافه أو الهتك أو الإهانته.

من ثم ولأجل أن تأتي دراسه الموضوع متكامله نسلط الضوء على هذه المفاهيم لكي نعرف مدى صحه المحاولات المذكوره:

الخرافه

الخرافه تعنى:منتجات القوه الواهمه والمتخيله مع إذعان النفس لها من دون أن تمتّ للحقيقه بصله،فلا مطابق لها لا فى العقل ولا فى الحس.فمبدؤها فعل إدراكى خاطئ مع البناء العملى عليه حتى يتمظهر بصوره سلوك وممارسه.

وواضح أن مثل هذا لا بد من القضاء عليه وملاحقته فى شخصيه الفرد والمجتمع لأنه عنصر هدم لا بناء،لا يُقبل فضلاً عن أن يعظم ويقدّس.

ص: ٥١

وفى الشعيره لا تتصور الخرافه فى ذاتها بعد أن كانت هويتها العلاميه،والخرافه هى التى تلبس صورته الواقع من دون أن يكون لها ذلك.

أما مدلولها وهو المعنى الدينى فيمكن أن تتسرب له الخرافه،ويكون التمييز حينئذ على أساس الدليل المعترف.

وهذا يتكئ على خطوه سابقه وهى تشخيص مدلول الشعيره وبشكل دقيق،وهى محاوله معقده قد لا تتسنى للفقه وحده ما لم يكن الفقيه ملماً بالتاريخ وعلم الاجتماع والنفس حتى يأتى التحديد لمؤدى الشعيره موضوعياً.

إلى جانب ذلك لابد من الالتفات إلى أن الرسوم والشعائر كالأعراف والعادات والتقاليد،قد تختلف من مجتمع إلى آخر،فأسلوب التعظيم يختلف من وسط إلى آخر،بل قد يكون فى وسط تعظيماً وفى آخر إهانته.ومن ثم لا معنى لتحميل شعيره وسط على آخر،ولا معنى لتناول شعيره الآخر بالنقد من منطلقات الذات،ولا معنى لتنازل أمه أو مجتمع عن شعيره ذات مؤدى سام فى وسطه لأنها لا تحمل المؤدى ذاته فى وسط آخر بحجه أنها ظاهره غير حضاريه وأنها خرافه.طبعاً إذا أريد لهذه أن تكون

إعلاماً داخلياً يستهدف المحافظه على الوسط وتأصيله وتركيزه في أعماق النفوس، كما في مثل بعض الشعائر الإسلاميهو البُدنَ
جَعَلْنَاهَا لَكُمْ وَمَنْ حَيَّجَ الْبَيْتَ وصلاته الجماعه. نعم في الإعلام الخارجى لابد أن يكون لائقاً بالآخرين يحاكي عقليتهم وعرفهم
ومشاعرهم حتى يترك أثره فيهم، كالوفاء بالمعامله والالتزام بالقانون، حيث يشكّل سمه بارزه في حياتهم اليوم.

كذا لابد من الالتفات إلى أن الشعيره تعبر عن هويه وخصوصيه وشخصيه الوسط الذى يتعاطى بها، خاصه ذات العمق الضارب
فى التاريخ التى انتهت إلينا كموروث حضارى من جيل إلى آخر لم يساهم إلا فى تطويرها وتعديلها، فإن مثل هذه تختزن ثقافه
الوسط وأصالته. ومن ثم كان التلاعب غير المدروس فيها-فضلاً عن استبدالها بشعيره مستورده من وسط آخر- يؤدى إلى تهجين
أو ذوبان الهويه والقضاء عليها.

ومن ثم يفهم اعتزاز الجماعات البشريه بتراثها عمومأ حيث يمثّل عصاره حضارتها ويحكى تاريخها ويعبّر عن ثقافتها ويمثّل
هويتها، وإلا كان على حساب نسبها وعراقتها وأصالتها.

كما يُفهم حكمه تحريم التعرّب بعد الهجره وحرمة قراءه

كتب الضلال. ويُفهم خطوره الغزو الثقافي والفكري وإصرار الغازي على تسويق لغته أو أعرافه كواحدة من مفردات خطته في مشروع الهيمنة حيث إنها تحمل ثقافته التي ينبغي نقلها إلى الآخرين بدلاً عن ثقافتهم ومحاولة للقضاء على هويتهم.

كلّ هذا يؤكد الحاجة إلى اختصاص رفيع لمن يريد أن يتناول الشعائر بالبحث أو التعديل أو التغيير أو استحداث شعيره. ومن دون ذلك يكون اللعب بها من نمط اللعب بالنار و(معظم النار من مستصغر الشرر).

التهتك

التهتك على صعيد اللغة يعني: كشف المستور، أو كشف العوار.

وعرفاً: عندما يقال هتك المؤمن أو هتك المجتمع الديني مثلاً يُقصد منه كشف نقاط الضعف فيه أو إذلاله وإهانته.

والهوان مسبب عن التهتك يتّصف به المهتوك إذا هُتك. أو أحدهما مسبب عن الآخر.

وبديهي أن أى ممارسه توجب الهتك للمجتمع الدينى لا تلتقى مع أغراض الشارع المتمثله فى قوله تعالى: وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا التوبه ٤٠.

ولكن السؤال: هل الهتك يحصل بصرف استهزاء الآخر أو لا؟

والجواب: إن كان الاستهزاء نتيجة اختلاف الأعراف والشعائر والرموز الموجب لعدم فهم الآخر المدلول الدينى عندنا أو فهمه منها معنى آخر، فلا يوجب الهتك، وبالتالي لا يفرض تغيير الشعيره، بل إن محاكاه ذوقه وتقليده يتم على حساب الهويه.

وان كان بحق ونتيجة فراغ ماده الإعلاميه أو سوء محتواها فهو موجب للهتك.

نعم ممارسه الآخر الاستهزاء والتشويه للشعائر الحقه وبإعلام مكثف قد يوجب وقوع المسلمين فى جو خاطئ فيرى الحسن قبيحاً، وعندها قد يكون من الصحيح وفى حالات خاصه جداً وفى

ص: ٥٥

غير المتأصل من الشعائر (١٧) أن يمنع الفقيه أو الحاكم من ممارسه هذه الشعيره مؤقتاً ولكن لا لأجل الهتك وإنما تفادياً لضعف المسلمين وشعورهم بالنقص الذى هو مفسده أكبر من مصلحة الشعيره كما يرى الفقهاء أرجحيه ترك المستحب أو ترك المكروه عندما يكون هناك عرف خاطئ يوجب التشهير بمن يعمل المستحب أو يترك المكروه. كل هذا شريطه ألا يكون ترك الممارسه موجياً لقوه الخصم وتقهقر المؤمنين نفسياً وإلالم يرجح.

الشعائر الحسينيه

اشاره

ص: ٥٧

لما كان البحث فى الشعائر الحسينيه له خصوصياته وجدلياته استحقَّ أن يفتح له ملفّ لوحده ليتمّ الحديث عنه مستقلاً عن الأجزاء العامه فى بحث الشعائر الدينيه.

وسيكون البحث فيها فى أكثر من زاويه:

الزاويه الأولى: تصورات سريعه لخلفيات النهضه

الزاويه الثانيه: فى عموميات الشعائر الحسينيه

الزاويه الثالثه: معايير الروايه فى الشعائر

الزاويه الرابعه: البكاء على الحسين) عليه السلام)

الزاويه الخامسه: التكييف بين لون من الشعائر الحسينيه و«لا ضرر»

الزاويه السادسه: فى استحباب لبس السواد على مصاب الحسين

(عليه السلام)

الزاويه السابعه: حكم اللعن فى زياره عاشوراء وغيرها مما ورد فى الروايات والزيارات متواتراً.

الزاوية الأولى تصورات سريعة لخلفيات النهضه

الشعيره - كما سبق - ترمز لمعنى وتشير لقضيه، من ثم كانت البدايه المنهجيه تحديد المعنى الذى ترمز إليه الشعيره الحسينيه، وسيترك ذلك ظلاله أيضاً على فقه التراحم فى هذا الموضوع.

وبديهى أن المرموز إليه فى هذه الشعيره هو نهضه الحسين (عليه السلام)، ومن ثم سننقل الحديث إلى الخلفيات الفقيهيه والفكريه لهذه النهضه، حيث نطلّ منها على طبيعه مضمون هذه النهضه وأبعادها وغاياتها.

وسنرى أن المبررات والعلل ليست متعارضه فيما بينها وإنما مجموعها يقدم صورته متكامله عن الحدث.

وسيكون الحديث حول هذه النقطه سريعاً حيث لا - يمثل جوهر البحث، ومن ثم سنكتفى بما جاء على لسان الحسين (عليه السلام) فى تفسير حركته و بيان خلفياتها.

الخلفيه الأولى: (إنى لم أخرج أشراً ولا بطراً وإنما خرجت

لطلب الإصلاح فى أمه جدى محمد لآمر بالمعروف وأنهى عن المنكر وأسير بسيره جدى وأبى).

فقد عنون)عليه السلام(طلب الإصلاح بالآمر بالمعروف والنهى عن المنكر.

ويذكر الأستاذ ميرزا هاشم الآملى أن هذا العنوان أوسع من عنوان الجهاد والحدود والقضاء وتوابعه باعتبار تسالم الفقهاء على بقاء بابه مفتوحاً، وعدم وقوف المعروف والمنكر عند البعد الفردى وإنما يعم البعد الاجتماعى أيضاً، كما أنه لا يختص بعنوان معين وإنما ينبسط على كلّ العناوين الفقيهيه والعقديه حتى مثل التوحيد فإنه «أول الفرائض» والشرك «إن الشرك لظلم عظيم»، وأيضاً لا- يعنى به الأمر الإنشائى وإنما إقامه المعروف وإماته المنكر، ومن ثم كان يبدأ من الإنكار القلبي ويصل إلى حد اليد واستعمال القوه.

وبهذا يفهم»به تقام الفرائض» وأمثالها من النصوص المعبره عن مركزيه هذه الفريضه.

الخلفيه الثانيه:)ومثلى لا يبايع مثله(و)إذا بلى الإسلام بمثل يزيد فعلى الإسلام السلام).

حيث كانت البيعه تستبطن قبر الخلافة الشرعية نهائياً وإبدالها بالملكيه الجاهليه بعد أن أوشك الانقلاب الذي حصل في السقيفه في صدر الإسلام أن يؤتى أكله بالإعلان عنه لصالح العهد الجاهلي البائد الذي لم يجرؤ الأسبقون على التصريح به فحفظوا الصورة والشعار وتستروا بالشرعيه المزيفه حتى حين.

والملفت كما يشير محققو التاريخ أن أول قضيه علل الحسين بها خروجه هو «ومثلي لا يبايع مثله». ومن ثم قيل: إن أحداهم النتائج لهذه النهضه هو فصل السلطه التشريعيه والمرجعيه الدينيه عن السلطه التنفيذيه والخلافه.

وقيل أيضاً: إن إدانته عليه السلام لخلافه يزيد إدانته لمشروع السقيفه كله الذي اعتمد في الوصول إلى سده الحكم على حلف القبائل وقريش.

الخلفيه الثالثه: مراسلات أهل الكوفه له كما جاء ذلك في كلماته وخطبه، فإنها توفر الشرط الموضوعي للقيام بأعباء الحكومه.

الخلفيه الرابعه: الدفاع عن نفسه الشريفه وعن حرم رسول الله)

صلى الله عليه وآله (كما يشير إليه النص الشهير) «ألا - وإن الدعى ابن الدعى قد ركز بين اثنتين بين السله والذله وهيئات منا الذله، يابى الله لنا ذلك وحجور طابت...».

الخلفيه الخامسه: إحياء مشروع الإمامه الإلهيه كما يفهم ذلك من النص التالى «وأسير بسيره جدى وأبى» لا بسيره الشيخين كما طُلب ذلك من أبيه فى اجتماع الشورى. ويُفهم ذلك من رفضه لبيعه يزيد حيث فيها دلالة على بطلان خلافته.

وتأتى الشعائر لتخلد وتلفت وتذكر بتلك الغايات التى نهض الحسين) عليه السلام (من أجلها.

وتأتى الشعائر لتربى المجتمع الشيعى على روح المقاومه والرفض للظالم حتى أصبح سمه من سمات أتباع أهل البيت عليهم السلام.

وتأتى الشعائر لتدين على الدوام الخط المناوى لأهل البيت، وتفصح عن عدم شرعيته كمعادل للتقيه التى فرضت على أتباع على عليه السلام، نظير قضيه الزهراء) عليها السلام (فى اصطدامها مع الحزب الحاكم.

كل ذلك لأن الشعائر ترجمه عمليه للموده القرآنيه والتولى

لأهل البيت) عليهم السلام (والتبرى من جاحديهم وأعدائهم.

ص: ٦٤

الزاويه الثانيه فى عمومات الشعائر الحسينيه

ليست هناك مشكله فى الغطاء الشرعى للشعائر الحسينيه على مستوى التقنيات العامه، حيث يتجاذبها أكثر من عموم خاص بها علاوه على عمومات الشعائر الدينيه.

فأدله الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر تتناول هذه الشعائر بعد أن كانت الغايه من نهضته) عليه السلام(ذلك وكان الشعار إدامه وإثاره وتجديداً لإنكار المنكر وإحياء المعروف، حيث تحيى فى النفوس روح الإقدام وعدم التخاذل والتضحيه والفداء بكل شىء ما دام على المقاسات الشرعيه.

وأدله التولى والتبرى -ك آيه المودّه- تشمل الشعيره هذه لوضوح التعبير فيها عن التولى والتبرى.

وعمومات إحياء أمرهم التى طُبّق أكثر من واحد منها على

العزاء الحسينى، وهى تشمل بإطلاقها المستجدّ منه. وطرق هذه الطائفه من الروايات تربو على العشرين كما ظهر ذلك لنا فى مراجعه سريعه لها.

وعمومات الزياره وتعاهد قبورهم والرتاء وإقامه المأتم وإنشاد الشعر، التى دُوّنت فى كتاب المزار فى الوسائل حيث جمع فيه أكثر من أربعين باباً الكثير من رواياته صحيحه، ومثله البحار وكامل الزيارات وغيرهما.

والزياره نوع ندبه ورتاء بالإضافة إلى ما تحويه من التذكير بحقوقهم والشّد الوجدانى بهم.

ص: ٦٦

الزاوية الثالثة معايير الرواية في السائتر

ويتّم التعرض فى هذه الزاوية لنقطتين:

النقطة الأولى: ما هى المقاييس التى تخضع لها روايه الحدث التى يتناولها الخطيب فى خطابه، والأديب فى شعره، والكاتب فى دراسته، فهل تخضع لمعايير الرواية الفقيهيه أو العقائديه أو التاريخيه أو القصصيه، أو لأكثر من معيار أو لها جميعا؟

وكانت هذه النقطة مثار جدل حيث حاول بعضّ التعاطى مع روايات الحادّته على حدّ التعاطى مع روايات الفقه، فى حين تشدّد بعضّ أكثر لأمن الحادّته ذات بعد فكري/عقدى مع احتمال أنها تخضع لمقاسات البحث التاريخى باعتبار أنها حادّته تاريخيه أو تخضع لأصول الفن القصصى باعتبار البعد التصويرى فيها.

فى البدايه لابد من المرور السريع على طبيعه المعايير والمناهج المتعدده:

ص: ٦٧

دراسه التاريخ تعتمد منهج الاطمئنان من خلال تجميع القرائن المتعدده والقصاصات المتنوعه حتى تكتمل الصوره ويخرج الباحث بقناعه تاريخيه.

فالباحث لا يعتمد على النقل التاريخى كشيء مسلم ومحسوم، كما أنه لا يسقطه عن الاعتبار لمجرد عدم ذكر السند حيث إن غالب الكتب التاريخيه لم توجه عنايتها لذكر السند، ومن ثم إذا كان المصدر موغلاً فى القدم كان نقطه قوه ومزيه له على المصادر الأخرى. كما أنه لا بد أن يكون المصدر التاريخى من المصادر المعتدّ بها، بمعنى أنه لم يثبت تدليس وتزويره للحقائق بشكل عام.

كلّ ذلك لأن الهدف من دراسه التاريخ الموعظه والعبره لما هو ثابت، فليس المقصود منه إثبات عقيدته أو حكم.

ومسلك تحصيل الاطمئنان هو المبنى العمده لدى محققى علم الرجال فى الجرح والتعديل، وعلى هذا الأساس يمكن القول إن هذا العلم يمثّل واحده من شعب علم التاريخ.

ولا تشذ روايه واقعه كربلاء فى بعدها التاريخى عن هذه

القاعده، ومن الخطأ المنهجي أن يتمّ الإعراض عن الروايه لمجرد عدم ذكر السند أو لأنها ضعيفه بمقاسات روايه الفقه أو لأن راويها ليس معاصراً للحدث، فإن كل ذلك طلب وتوقع غير منهجي، وإنما هي جميعاً تمثّل قرائن يُضمّ بعضها إلى بعض فينمو الكشف عن الواقع حتى يصل إلى درجه الاطمئنان.

خاصه وإنه قد تضافرت جهود كبيره بدواعٍ مختلفه لنقل حدث الطف، ومن ثم ذكر البعض أنه لم تحظ واقعه تاريخيه بالرصد والضبط بمثل ما حظيت به واقعه كربلاء.

والجدير بالانتباه: أن الاطمئنان ليس مسلكاً خاصاً بالمنهج التاريخي والرجالي بل هو مسلك عام في جميع العلوم النقليه، فهو لا يقلّ في قيمته واعتباره عن الخبر الواحد الثقه أو الخبر الواحد الموثوق الصدور.

منهج البحث في العقائد:

مشهور متكلمي الشيعه أن العقائد لا تثبت إلا بالقطع، ومن ثم

ص: ٦٩

لا تثبت بخبر الواحد إلا أن يكون قطعياً.

والمعروف لدى محدثي الشيعة أن تفاصيل العقيدة تثبت بالخبر الظني المعتبر وبقية الظنون المعتبره.

وثله من أعمده علماء الإماميه ألفت إليهم الشيخ في الرسائل فصلوا بين المعارف الأساسيه فلا تثبت إلا بالقطع، وبين تفاصيل المعارف التي لا يصل إليها العقل فيكفي فيها الظن المعتبر (١٨).

ص: ٧٠

ويبدو من السيد الخوئي قبوله لهذا التفصيل، ومن قبل تمايل إليه الأصفهاني والعراقي.

والصحيح هو الأخير كما فصيّلنا في ذلك في علم الأصول وكتاب الإمامة الإلهية، ومن ثم فالرواية تنفع حتى لو كانت ضعيفه إن حصل منها ومن غيرها القطع بالتواتر أو الاطمئنان بالاستفاضه. وإلا فإن كان الخبر معتبراً وكان المضمون من تفاصيل العقائد يكفي في الإثبات.

وقد جاء في أصول الكافي في صحيحه عمر بن يزيد ما يدلّ على حجيه خبر الواحد المعتبر في التفاصيل، قال: قلت لأبي عبد الله رأيت من لم يقرّ بما يأتيكم في ليله القدر كما ذكرت ولم يجحده؟ قال: «أما إذا قامت عليه الحجة ممن يثق به في علمنا فلم يثق به فهو كافر، وأما من لم يسمع ذلك فهو في عذر حتى يسمع»، ثم قال أبو عبد الله: «يؤمن بالله ويؤمن للمؤمنين». (الوسائل: أبواب

ص: ٧١

العبادات باب ٢، ح ١٩). ولا- يراد منه الكفر المصطلح عليه في علم الفقه الذى يوجب الخروج عن الإسلام وإنما درجه مقابله لدرجه من الإيمان.

منهج البحث الفقهي:

لا- شك في الاكتفاء بالظن المعتمد سنداً ودلاله في مجال الاستنباط في فروع الدين، وان كان هناك خلاف فإنما هو على التفاصيل والصغريات.

ومشهور الفقهاء يعتمد حتى الروايه الحسنه إن لم تتوفر الصحيحه والموثقه شريطه أن لا تكون معارضه بما هو أقوى منها.

وحتى الضعيف من النصوص الحديثيه كان مورد عنايه إذا كان مستخرجاً من كتاب معتبر لأنه يشكل ماده تواترواستفاضه.

وقد تحدثنا في الأصول وكتاب بحوث في علم الرجال بإسهاب عن خصوصيات الخبر الضعيف، وذكرنا أنه لا يعنى المكذوب والموضوع والمدلس، بل ولا يعنى دوماً الخدشه في الراوى من حيث صدقه بل قد تكون الخدشه فيه من حيث ضبطه،

ص: ٧٢

كما ذكرنا أن الروايات دلّت على حرمه ردّ الخبر الضعيف بتكذيبه وإنما يرد علمه إلى أهله.

ولا ريب في اشتغال قضية كربلاء على بعد فقهي حيث إنه فعل قام به المعصوم وقد حاول البعض أن يخضع النقل في قضية الحسين لمقاسات الرواية الفقهية فقط تفادياً للنسبه غير الواقعيه للمعصوم والتقول عليه بما لم يقله،ومن ثم لانقبل من الحوادث والكلمات على طريقه المنهج التاريخي حتى تثبت بدليل معتبر.

وهذا على إطلاقه غير صحيح، وذلك:

أولاً: بالنقض عليه بسيره النبي(صلى الله عليه وآله)وبقيه المعصومين(عليهم السلام)حيث لم يتردد أحد في التعاطي معها تاريخياً.

ثانياً: بالحلّ، فإن الهدف إن كان هو النسبه إلى المعصوم أو استفاده حكم شرعي معين من المرويات عنه أو استنباط بعدعقائدي من سيرتهم فإن المنهج التاريخي لا بد أن يستبعد، وأما إذا

كان الهدف هو الاعتبار التاريخى أو الأخلاقى فى مجال مفروغ عن ثبات حكمه فلا ضير فى النقل ولو لم يخضع لمقاسات البحث العقائدى أو الفقهى (١٩). سيما إذا كان المنقول مستفيضاً بشكل عام.

ثالثاً: إن تحصيل الاطمئنان من خلال تراكم القرائن منهج متبع

ص: ٧٤

فى الفقه والعقائد كما هو معول عليه فى التاريخ وعلم الرجال، وتساعد درجة الوثوق تخضع لقانون رياضى وهو حساب الاحتمالات فهو الذى يوفر الاستفاضه والتواتر فى مجموع آحاد الروايات، والغفله المتفشيه فى الوسط العلمى فضلا عن الثقافى نتيجة التعاطى الأحادى مع المواد من دون نظره مجموعيه، سيما وإن الاستفاضه تنقسم كالتواتر إلى أقسامه الثلاثه، بل وحتى الخبر الموثوق بصدوره يمكن أن ينقسم إلى الأقسام الثلاثه، والمغيب من الأقسام هو القسم المعنوى والذى يحتاج استخلاصه إلى خبره مسبقه فى الروايات مع إحاطه وشموليه لها.

منهج القصة:

والحديث لا يقف عند القصة وإنما يتعدى إلى أخواتها كالتمثيل والمسرح والشعر وكل ما يرمز إلى فكره ومعنى وحدث عبر المدلول الالتزامى لا المطابقى.

فهو مطابقه يعتمد التخيل ليؤسس بالالتزام لمعنى أو ليخبر عن قضيه، من ثم لا تؤخذ القصة بأحداثها وإنما بما ترمز إليه، فلو

ص: ٧٥

لم يكن للأحداث وجود لم تكن كذباً بعد أن كان المعيار على ما تريد بيانه أو تسويقه من المدلول الالتزامى فهو الذى يصنع القصة بالصدق أو الكذب، بدعوه الخير أو دعوه الشر، بالحسن أو القبح.

والأسلوب هذا قد يعتمد شخصيات وهميه وقد يعتمد الشخصيات الحقيقيه ولكن ينسب لها ما لم تفعله لأجل التصوير المعبر عن عمق المأساه وشده الفاجعه والإفراط فى الظلم، أو المعبر عن شده الإباء والصلابه والصمود.

والتعبير الدارج على لسان بعض الخطباء بلسان الحال يقصد منه الأسلوب الثانى الذى يعتمد الشخصيه الحقيقيه.

نعم لابد من الإلفات إلى طبيعه الأسلوب وقد تكون قرينته معه كما يحصل ذلك فى الشعر والفيلم وطريقه العرض وأمثالها.

وكثيراً ما يعتمد الأسلوب القصصى خصوصاً والتخيلى عمومأً فى المنبر الحسينى والشعر، ولا- معنى والحاله هذه أن يحاكم المدلول المطابقى بالصدق والكذب والمبالغه وشىء من هذا القبيل وإنما المعيار كله على المدلول الالتزامى وما يتركه الأسلوب المذكور من إحياءات خاطئه أو صحيحه.

فإذا ثبت تاريخياً شدة تفجّع الحوراء وجزعها لا- ضير أن يصوغها بلسان الحال شريطه أن يأتي متناسباً مع الحقيقة حيث إنه بتبعها، وأما إذا ترك انطباعاً عن استسلام أهل البيت فهو كذب.

في الوقت ذاته لا بد أن لا- تختزل عاشوراء بهذا الأسلوب فيكون على حساب الرواية والتوثيق التاريخي وعلى حساب البعد الفقهي وعلى حساب البعد العقائدي في القضية، لأن المفروض في هذا الأسلوب الأدبي أنه كالحاشية يستعان به على توظيف الحقائق وشرحها وتخزينها في اللاوعي والوجدان ويستعان به في نمو العاطفة الصادقة إلى جانب الحقيقة بعد أن لم يكن الفرد البشري مجرد علبه لحفظ المعلومات وإنما مزيج من الفكر والعاطفة فلا بد أن تبقى الحقائق واضحة المعالم على المستويين، فالإفراط في هذا الجانب يستبطن مناقضه للغرض منه حيث قد ينتهي بضياع مستندات الحوادث وطمس الحقيقة وتحول الحدث إلى خرافة أو أسطورة.

فالمنهجى أن تستبطن المراسيم سرد الأحداث ودراستها وعرض الروايات وبيان آراء كبار الطائفة المستنبطه منها إلى جانب

إثاره العاطفه والوجدان بالأسلوب الأدبي الذي يعتمد الإثاره اللازمه.

النقطه الثانيه:لغه الذوق والاستبعاد والاستحسان لابد أن تستبعد نهائياً في دراسه مضمون النقل.

ففى الحثيات الفقيهيه والعقائديه لابد أن تخضع لموازين الاستنباط فيهما وإلا كان اجتهاداً شخصياً لا قيمه له،وكان اجتهاداً فى عرض النص المرفوض شيعياً.

وواحد من أوليات الموازين أن يكون الباحث من ذوى الاختصاص وإلا لم يحقّ له منهجياً النفى والإثبات والترجيح والاستبعاد.

وفى الحثيه التاريخيه لابد أن تعتمد القرائن والمسح الشامل للمصادر فى عمليه النفى والإثبات بدلاً من تحكيم الذوق والاستحسان.

من ثم -وعلى سبيل المثال لا الحصر- إنكار اجتماع حرم رسول الله(صلى الله عليه وآله)فى يوم الأربعاء مع جابر الأنصارى مع اختلاف النقل وأنه فى نفس السنه أو فى سنه أخرى اعتماداً على فرضيه

ص:٧٨

اختلاف طريق الشام للمدينه عن طريقه إلى العراق، أو استناداً إلى قصر فتره السفر أو لقصور الماده الجغرافيه عن الطرق آنذاك، غير معقول وحده. خاصه وأن سيد الشهداء وعائلته وصل كربلاء من المدينه في ظرفيه أربعه وعشرين يوماً.

وعلى فرض توفر قرائن هذه الدعوى وتاميه الإنكار منهجياً فهو رأى اجتهادى لم يصل إلى حد الضروره ومثله لا يبرر التحامل على الرأى الآخر وتسفيهه وتصوير أنه دخيل على التراث أو شىء من هذا القبيل.

وإنكار مرجعيه مثل مقتل ابن طاووس والخوارزمى أو أمثالهما فى قضيه زواج القاسم ابن الإمام الحسن واحده من بنات الحسين)عليهم السلام(،بالإضافه إلى عدم تناسب جو الزواج والفرح مع جو يوم العاشر من المحرم المهول والمحزن،وجه استحسانى إذ مرجعيه المقاتل المذكوره بمعنى أنها مصادر معقوله حيث يحتمل أنهم توفروا على مصادر لم تصل إلينا فلا بد من قبولها بمستوى إثارة الاحتمال بدلاً من رفضها وتهميشها.

خاصه وإن مثل السيد ابن طاووس - كما حكى ذلك السيد

الخوئي في مقدمه معجم رجال الحديث عن المحقق أغابزر ك الطهراني في كتابه تاريخ علم الرجال - قد وصل إليه ما يزيد على مئه ونيف مصنف رجالي، هذا فضلاً عن مصادر الروايه والحديث وكتب السير والتاريخ. والمتتبع لكلام الشيخ المفيد يلمس وفره كتب السير والتاريخ آنذاك.

كما أن المصادر لم تعكس لنا حصول جو الفرح بهذا الزواج كى يستبعد لعدم تناسبه مع ذلك اليوم. وأصل الزواج يمكن أن يكون يستهدف إحياء سنّه أو لأن بعض المقامات التى تكتب للشهيد لا تنال وهو أعزب، إزاء كل هذه الاحتمالات المضاده لا يكون الإنكار المذكور منهجياً، وإذا كان هناك إصرار على تحقيق هذا الموضوع فلا بد أن يتم من خلال فنواته الاجتهاديه باعتماد منهج البحث التاريخى المشار إليه.

فلا بد من التنبه إلى ضروره الالتزام بالمقاييس والضوابط أياً كانت نوعها، وإن التفريط فى ذلك غير مبرر، خاصة وقد عرفنا حساسيه الحادته عبر خلفيات النهضه ومن خلال العمومات التى تتلبس الشعيره بعناوينها كالأمر بالمعروف.

وقد تبلور: أن حادثه الطف لما كانت ذات أبعاد متعددة، بعد عقيدى وآخر فقهى وثالث تاريخى، أن يتم التعامل مع روايتها فى كل بعد بمنهجه بدلاً من التعاطى الأحادى أو المختلط، فبتم التعامل بالطريقه الفقهيه الدقيقه غير المسطحه مع نصوص الحدث فيما لو أردنا أن نستنبط منها حكماً فقهيّاً كمشروعيه أو وجوب الثوره ضد الحاكم الظالم، وهكذا.

الزاويه الرابعه البكاء على الحسين عليه السلام

أولاً:الإشكاليات فى البكاء على الحسين عليه السلام:

الإشكاليه الأولى:البكاء يعبر عن حاله سلبيه انهزاميه،خلفتها عقد نفسيه.

الإشكاليه الثانيه:روايات البكاء مشتمله على مضامين مرفوضه عقلياً،حيث تحمل المدلول المسيحي وهو أن المسيح قتل نفسه ليكفر عن ذنوب أمته،وبالتالى تستبطن التشجيع على الذنب والانحراف.

بالإضافه إلى ضعف سندها.

الإشكاليه الثالثه:لو تمّت هذه الروايات سنداً بيد أنها لا تدلّ على تشريع ثابت للبكاء وبنحو القضيّه الحقيقيه وإنما هى قضيّه خارجيه خاصه بفتره الأئمه التى هى فتره التقيه حيث كان البكاء

ص: ٨٣

هو الوسيله الحصريه للتعبير عن الرفض السياسى للأنظمه القائمه آنذاك.وأما فى مثل عصورنا فلا حاجه للبكاء أو على الأقل ليس أسلوباً حصرياً للتعبير عن الرفض والمعارضه.

الإشكاليه الرابعه:ولو تَمَّت دلاله الروايات على التشريع الثابت للبكاء إلا أنها لا إطلاق فيها لحاله الإغراق فى هذه الممارسه وبشكل دورى وبحدّ يعطى انطباعاً عن الشيعه أنهم ذوو عقد وشدوذ وأمراض روحيه واضطراب نفسى.

الإشكاليه الخامسه:منافاه البكاء وبالطريقه الدارجة للصبر والرضا بالقضاء والقدر.

الإشكاليه السادسه:إن التماذى فى البكاء يسبب طغيان حاله الانفعال غير المعقلن على الاعتبار بنهضه سيد الشهداء،خاصه إذا كانت عموم الشعائر ذات صبغه عاطفيه.

الإشكاليه السابعه:إن البكاء يساهم فى تفرغ شحنه النفس وطاقنها التى لا بد أن توجه ضد العدو،فإنه يستوعب الصدمه فى داخل أعماق النفس فيقوم بتهدئتها فى وقت هى أحوج ما تكون إلى الإثارة والغضب لإدامه حاله الرفض والمواجهه ضد الأنظمه.

ومن ثم جاء أن قريش منعت من البكاء على قتلاها في بدر كي يبقى الغضب مخزوناً قابلاً للتفجير في حرب أخرى.

الإشكاليه الثامنه: نهى الحسين)عليه السلام(الفواطم من البكاء وشقّ الجيوب وخمش الوجوه.

ثانياً: البكاء في التحليل العقلي

قبل الدخول في تقييم هذه الرؤى النقديه نلفت إلى أن البكاء حسب ما يبدو من النصوص يعتبر من عمدته الشعائر بل هولبها وروحها، فتفريغها منه مسخ لا يبقى معه معنى ومضمون لها (٢٠) فهو

ص: ٨٥

ليس قسيماً لها وإنما بمثابة المقسم.

وحيثما نطالع النصوص نجد ما يقرب من خمسين مفردة استعملت فيها بين مرادفه للبكاء أو ملازمه له.

وإن نصوص البكاء من الكثرة بمكان يمكن القول إنها مستفيضه بل متواتره، في الوقت الذي اشتملت على مجموعه من الصحاح، وجاءت بأكثر من خمسين طريقاً، وإلى جانبها جاءت روايات الجزع الذي هو عبارته عن التفجع الشديد وعدم التصبر والإفراط في الحزن بأكثر من عشرين طريقاً مجموعه منها صحيحه السند.

من ثم يمكن القول عن مقوله ضعف السند إنها على أقل تقدير تعبّر عن التفريط في الفحص والتتبع.

ثم إن البكاء فعل من أفعال النفس الجوانحيه ومن ثم تناوله أكثر من علم يُعنى بشؤون النفس الداخليه.

ص: ٨٤

والنفس البشريه ذات أجنحه وهوامش متعدده يمكن ضبطها في فريقين:

القوى الإدراكيه:وهى بين حضوريه وحصوليه،والثانى بين قوه الحس والخيال والوهم والعقل.

والقوى العمليه كالشهووه والغضب والعقل العملى.

ومهمه الفريق الأول الإدراك،ومهمه الفريق الثانى التحريك والبعث أو الردع والزجر.

والفريق الثانى يتأثر بالجانب الإدراكى،ومن ثم يمكن تعريف حقيقه الإنسان بأنها مزيج من العلم والعمل،إذ فى الحيوان يضمم الجانب الإدراكى أو ينعدم،كما أن الصفات العمليه وزُعت على الحيوانات،فتجد البعض تبرز فيه صفه الوفاء،والآخر الغدر،والثالث الشجاعه،ورابع الجبن وهكذا،وفى كل ذلك عبره للإنسان خاصه عندما يلتفت إلى أنه يحشرعلى صفته الغالبه عليه،فباطنه قد يكون كأحد هذه الحيوانات.

من ثم كانت أهم خطوه هى التوازن بين القوى الإدراكيه بعضها مع بعض،والتوازن بين القوى العمليه بعضها مع بعضها الآخر

حتى تأخذ طابع الاعتدال فلا يجنح نحو الإفراط أو التفريط، والتوازن بين الفريقين.

ومدخل الشيطان قوه المخيله حيث يدعو الإنسان من بعيد قائلاً: ما كان لى عليكم من سلطان إلا أن دعوتكم فاستجبتم لى فلا تلومنى ولو مو أنفسكم... إبراهيم، ٢٢.

وكنموذج لفعل النفس: التقديس و التشكيك فكلاهما فعل تقوم به النفس إزاء شىء، وقد راج فى بعض الأوساط الحمله على ظاهره التقديس واستبدالها بالتشكيك بحجه أنها غير صحيه حيث إنها تغلف التفكير فتمنعه من الإبداع والخلاقيه، على العكس من التشكيك حيث يضع الفكر أمام كل الاحتمالات ومن ثم يأتى انتقاؤه منهجياً.

فى حين أن التقديس ليس إلا إذعان النفس وخضوعها لشىء أدركت أنه حقيقه الذى يترتب عليه المتابعه وانقياد القوى العمليه وتجانسها مع إدراكاتها وعدم تمردھا عليها. وحينئذ إن كان ما أدركته النفس حقيقه من كبد الواقع فالخضوع مطلوب ومبرر ومنهجى إذ من الخسران التفريط به وعدم وضع حريم حوله، وان

كان المدرک لا أساس له من الواقع فالتقدیس یزید فی الطین بله (۲۱).

ص: ۸۹

بل عدم متابعه العلم ينتهى بالأخير إلى زوال العلم، لأن العلاقة والتأثير والتأثر بين العلم والعمل متبادل، فكما أن العلم يقتضى نحواً من العمل كان العمل كحد أدنى سهيماً فى تثبيت المعلومه، فالتمرد على العلم ومعاكسه القوى العمليه لمدر كاتها ينتهى بتبخر المعلومه وزوالها. ومن ثم ذكر الأصفهانى أن الآيه الكريمه **جَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ** فى بدايه الأمر وإلا على مستوى النتائج ثم كان عاقبه الذين أساؤا السوئى أن كذبوا آيات الله.

بالمقابل: التشكيك السلبي ليس استعراض الاحتمالات والفحص فيها ثم الموازنه بينها، فإنه ظاهره منهجيه تدخل فى صميم عمليه الفحص والتنقيب عن الواقع، وإنما هو التعايش مع الريب والبناء عليه الذى يترتب عليه الإعراض عن مفاد الأدله والمواد العلميه وعدم الإمعان والتروى فى تقييم الاحتمالات

والموازنه بينها.

التشكيك السلبي هو الوقوف عند الاحتمال أو التمدادى إلى حاله الميلان إلى الاحتمال الضعيف والأضعف والابتعاد عن الاحتمال القوى والأقوى.

ويمكن تعريفه)التشكيك السلبي(برفع اليد عن اليقين الإجمالى بالاحتمال التفصيلى فى طرف.

وميزه منطق القرآن والسنة عن بقيه المناهج أنه يمنهج كل الهوامش فى شخصيه الإنسان فيخلق منه شخصيه متوازنه على صعيد الإدراك بقواه المتعدده والعمل بقواه المتعدده وصعيدهما معاً.

فالتساؤل والتشكيك مقبول وذو قيمه منطقيه إذا كان مقدمه للفحص فالاستقرار على نتيجته فإن«العلم كنوز مفاتحه السؤال»،وأما الوقوف عنده كظاهرة حضاريه أو شعار مقدس تحت غطاء نفى التقديس أو الحريه الفكرية فهو حاله مرضيه تمنع من تكامل الإنسان ورقيه المنشود.فالإيمان بالحقيقه ولو عن تقليد الذى يجعله فى مهب الزوال حينما يواجه شبهه أو رأياً مضاداً يبقى

ص: ٩١

أفضل من الوقوف عند الشك والريب حيث يسبب له الاستفاده من هذه الحقيقه بدلاً عن الحرمان المسبب عن الإعراض وعدم الاعتناء بها، ومن هنا جاء ذم القرآن للريب لأنه حاله من الإعراض عن الفحص الموزون في المواد كما وكيفاً والمعادله بينها والتوقع في بوقه الشك.

والبكاء نموذج آخر لفعل النفس.

وقد تعددت التفسيرات لهذه الفعاله وهى جميعاً لا تخرج عن حقيقته أو لوازمها المعبره عنه.

من ثم يمكن القول أنه عباره: عن تأثر وانكسار فى البعد العملى نتيجة لإدراك معين قد يكون ملائماً وقد لا يكون ملائماً فتدمع العين لحزن أو شوق.

ولا يشدّ البكاء عن غيره من فعاليات النفس فى عدم كونه علامه صحه بالمطلق وإنما يتحدد بتبع المعنى المدرك فإن كان صادقاً كان التفاعل والانفعال عنه إيجابياً وإلا كان سلبياً.

بالإضافه: إلى أن التفاعل الإيجابى له سقف بحسب طرف ومتعلق البكاء وبحسب الواجبات المزاحمه الأخرى، فليست

إيجابيته مطلقه فى كل مورد وحاله حتى لو تمادى وأفرط على ما يزيد على قابليه الحاله أو حتى لو كان غير موجه أو موجهاً ولكن لغايه غير موجهه.

فالبكاء نتيجة الحرمان من كمال إيجابى لأن الإدراك حقيقى وكمالته حقيقه فالتأثر مبرر ولكن شريطه أن يكون مستهدفاً فى ذلك توفير طاقه جديده على الحركه يعوض فيها حرمانه بالإقلاع أو تذليل الموانع التى كانت وراء هذا الحرمان.

أما البكاء نتيجة حرمان توفر عليه صديق حسداً وتأثراً من فقدته ووجدان الآخر له متمنياً أن يصبح الآخر مثله لا أن يصبح هو مثل الآخر فإنه سلبى.

والبكاء لفقد عزيز لا بأس به إذا كان عن محبه ورحمه) تدمع العين ويحزن القلب ولا نقول ما لا يرضى الرب(، شريطه تناسبه مع حجم الحاله وقابليه المورد وعدم كونه تبرماً وسخطاً وانفعالاً من قضاء الله وقدره.

فتلخص: أن البكاء مؤشر صحه إذا كان عن إدراك صادق، وكان المدرك كمالاً مفقوداً، وكانت الغايه موجهه، وكان البكاء

وبهذه والقيود للبكاء الإيجابي يمكن أن نتفهم بكاء النبي يعقوب على ولده النبيوسفَ وَ ابْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزْنِ فَهُوَ كَظِيمٌ مع علمه بحياته، وبكاء الصديقه فاطمه الزهراء)عليها السلام(على فقد الرسول الأعظم)صلى الله عليه وآله(وبكاء السجاد)عليه السلام(على أبيه حتى فارق الحياه، فإنها وأمثالها ليست من النوع السلبي للبكاء وليست إفراطاً وإغراقاً غير مبرر لأن طرف ومتعلق البكاء من المعاني الساميه التي تستحق هذا اللون من التعاطف والبكاء.

ليس البكاء بهذه الأظر وسيله لتفريغ شحنه النفس وتقليلاً من طاقه الحركه وتهدئه لحاله الغضب المطلوبه فى صراع الإنسان المقدر له فى هذا العالم - كما حاول البعض أن يستفيدة من تعريفات وُجدت فى علم النفس فسّيرت البكاء على أساس أنه ردّ فعل وتنفيس عن الضغط الذى يشعره الإنسان نتيجة الكبت والحريمان والظروف المختلفه، فيأتى علاجاً لهذه الحاله يعيد النفس إلى حالتها الطبيعيه المتوازنه، مجنباً إياها الاضطرابات والعقد والأمراض الروحيه أو الانفجار غير المعقلن التي تترتب

على الكبت والضغوط التي تتجاوز المعدل الطبيعي.)

لأن التعريفات المشار إليها لا يُفهم منها تلك المحاولة كنتيجة فضلاً عن أن تؤخذ فيها، وإنما غاية ما يفهم منها أن البكاء يجنب الإنسان الخروج عن طوره الطبيعي في ظلّ ظروف الصراع التي تملئ عليه فيبقى محتفظاً بتوازنه بدلاً من الهزيمه.

والغاية من البكاء هي التي تحدّد حيثيته ووجهته، فبكاء المظلوم يقيه دوماً في جوّ ظلامته ويديم روح المقاومة في شخصيته وعدم الذوبان في شخصيه الآخر ولكن بشكل عقلائي بدلاً من الانفجار بصيغه انتحاريه غير متعادلّه.

وبذا تتبلور الإجابة عن واحده من النقودات الموجهه للبكاء التي حاولت أن تختزله في وجهه معينه ذات طابع سلبي، في حين أنا نقبل وجود مثل تلك الحالات المعبّره عن روح الهزيمه والتخاذل ولكنها لا تمثّل كلّ حالات البكاء وبشكل مطلق.

والمجتمع الشرقي عموماً يتميّز في توقّره على وفره العاطفه والوجدان والكثير من الفضائل العمليه. وهي ظاهره تسترعى الانتباه، خاصة وإن مجتمعات الغرب تعتبر متمدنه بالقياس إلى

الشرق، والمفترض في القانون أن يساهم في سلامه مجتمعه بل رقيته في كل حيثياته، ومع ذلك نجد البعد العاطفي في المجتمعات التي تعدّ في بعض المقاييس متخلفه في قانونها محدوده في حرياتها أرفع وأكثر طراوه من غيرها وأن الحاكم في المجتمع الآخر عقليه الأرقام والماده.

وضمن قانون تركيبه النفس من الجانبين العلمي والعملى، وقانون التعادل في الشخصيه بالتوازن بين قوى النفس يمكن أن تسجل هذه الظاهره ميزه حسنه لمجتمعات الشرق. وقد كان لهذا الاختلاف مداليه الاجتماعيه حيث ساهمت في صنع مجتمعين لكل منهما أعرافه وملامحه الخاصه به وظواهره المنبثقه عن تشكيله النفس وكيفيه صياغتها.

فضمور العاطفه، الوجدان، الحس الداخلى الذى ابتليت به بعض المجتمعات يمكن أن يكون واحداً من خلفيات التضخم في أنواع الأمراض والاضطرابات الروحيه المشاهده في تلك المجتمعات حيث يساهم في تفكيك النسيج الاجتماعى القائم على العاطفه كنسيج الأسره والعائله والقبيله.

ويتلخص: أن المعلوماتية من دون عاطفه ووجدان صادق لا تصلح الفرد والمجتمع، وإنما المجموع منهما يصوغ الإراده التي تمثل أعز ما يملك الإنسان.

بل المشاهد أن البكاء وأخواته من مفردات العاطفه تختزل الطريق إلى الفضيله وإرادته الخير وممارسته بحيث تفوق في التأثير على عشرات المحاضرات والتنظيرات الفكرية.

وهذه حقيقه هامه تتبیه إلى أن شعب العقل العملي الذي يعتمد الجذب والنفرة، البسط والقبض، الميل والإعراض، الحب والبغض، التولى والتبرى، وغير ذلك من ألوان فعله والقوى المنضويه تحت سلطته، أكثر فاعليه من العقل النظري الذي يعتمد الإدراك بنحو الوجود والعدم، النفي والإثبات، الحمل والسلب، الدمج والتفصيل، الهوهويه والتفكيك.

وفي هذا السياق يفهم ما قصه القرآن على لسان إبراهيم عليه السلام: **إِنِّي لَأُحِبُّ الْآفِلِينَ .**

فالجمود على إدراك الحقائق من قناه العقل النظري والتعاطي معها بلغه رقميه مفرغه من الإحساس المرهف، ليس ظاهره

حضاريه بقدر ما هو تمرد على الفطره فى أحد جانبيها وهو العقل العملى، حيث صممت بكيفيه مزدوجه على العلم والعمل، الفكره والعاطفه، المعرفه والإحساس، شريطه عدم الإفراط والتفريط.

ثالثاً: البكاء فى القرآن

لقد حظى هذا الموضوع بقسط لا بأس به من الآيات الكريمه، لاحظ مثلاً لا حصرأ قوله تعالى:

لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَوَدَّةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى ذَلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِيَّيْنَ وَرُهْبَاناً وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ وَإِذَا سَجَعُوا مَا أُنزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ المائده ٨٣-٨٢.

وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ (التوبه، ٩٢) الظاهره فى البكاء

ص: ٩٨

الممدوح حزناً على الحرمان من المشاركة في فعل الخير الذي كانوا يودون فعله بلهفه.

إِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهِ إِذَا يُتْلَى عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّداً وَيَقُولُونَ سُبْحَانَ رَبَّنَا إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبَّنَا لَمَفْعُولاً وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَنْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشوعاً (الإسراء، ١٠٩-١٠٧).

*أُولَئِكَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ مِنْ ذُرِّيَةِ آدَمَ وَمِمَّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ وَمِنْ ذُرِّيَةِ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْرَائِيلَ وَمِمَّنْ هَدَيْنَا وَاجْتَبَيْنَا إِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَنِ خَرُّوا سُجَّداً وَبُكِيًّا (مريم، ٥٨).

*وبكاء يعقوب على يوسف وهو نبي والقران يخلد ذكره ويخلد فعله كنموذج للاقتداء وَتَوَلَّى عَنْهُمْ وَقَالَ يَا أَسِيفِي عَلَى يُوسُفَ وَابْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزْنِ فَهُوَ كَظِيمٌ

قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتُنَا تَذَكَّرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ قَالَ إِنَّمَا أَشْكُوا بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ وَ أَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ (٢٢)، يوسف ٨٦-٨٤).

* أَفَمَنْ هَذَا الْحَدِيثِ تَعْجَبُونَ وَ تَضْحَكُونَ وَ لَا تَتَكُونُونَ (النجم ٥٩-٥٨) الظاهره فى ذم الضحك وأسبابه كالبطر والفرح الحيوانى، وعدم البكاء من خشيه الله وأهوال يوم القيامه.

هذه الآيات تدلّ بوضوح على مطلوبيه البكاء وإيجابيته مادام محتفظاً بمقوماته التى ألفتنا إليها.

ص: ١٠٠

فى الوقت ذاته يتحامل القرآن فى أكثر من آيه على الفرء ويذمه ولكن لا- مطلقاً وإنما الذى يكون ناشئاً عن حدث دنىوى أو ترقبه:

* إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِنْ قَوْمِ مُوسَى فَبَغَى عَلَيْهِمْ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ لَا تَفْرَحْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ الْقَصص ٧٦.

* وَ لَئِنْ أَذَقْنَاهُ نَعْمَاءَ بَعْدَ ضَرَاءٍ مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ ذَهَبَ السَّيِّئَاتُ عَنِّي إِنَّهُ لَفَرِحٌ فَخُورٌ هود ١٠.

* لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ الحديد، ٢٣.

وإلا إذا كان الفرء لفضيله أو مرتبط بالآخره فهو ممدوح:

* قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ يونس ٥٨.

إلى جانب ذلك نجد تأكيد القرآن على مدح الخشيه والإشفاق والخشوع وهى صنو البكاء أو من لوازمه ومسبباته التوليديه،

والمسبب التوليدى إذا كان مستحباً، كان سببه كذلك. لاحظ مثلاً:

«اللَّهُ نَزَلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَاباً مُتَشَابِهاً مَثَانِي تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ... الزمر، ٢٣.

«فَأَسْتَجِبْنَا لَهُ وَوَهَبْنَا لَهُ يَحْيَى وَأَصْلَحْنَا لَهُ زَوْجَهُ إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَباً وَرَهَباً وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ
الأنبياء ٩٠.

«أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ... الحديد ١٦.

وقد اتضح أن القرآن لا يصنّف البكاء بل الانفعال عموماً فى السلبى مطلقاً، وإنما فصل - كما فى الروايات - بين ما كان عن حقيقه ولغايه محموده فهو إيجابى، وبين ما كان عن وهم

أو لغايه سيئه فهو سلبى.

والروايات فى فضيله البكاء من خشيه الله وفضيله البكاء على الحسين متواتره كما أسلفنا.

ص: ١٠٢

بل فى بكاء يعقوب حتى ابضاض العين وذهب نور البصر يبدو أن شده الانفعال لحقيقه أمر محمود جداً وأنه من مصاديق القاعده الفقهيّه المتصيده من الأبواب المختلفه وهى)جواز المخاطره فى سبيل الفضيله الشرعيه والعقليه(التي يأتى الحديث عنها بشكل مفصل فى نقطه لاحقه.

ونلحظ ذلك بوضوح فى وصف على)عليه السلام(للمتقين حيث صعق همام صعقه كانت روحه فيها مع أنه)عليه السلام(كان يتخوّف من ذلك عليه.

ومدح أمير المؤمنين الموت غمياً أسفاً عندما غارت خيل معاويه على الأنبار، حيث قال:«فلو أن امرأ مات أسفاً ما كان عندى ملوماً»لأنه مات عن حميه للدين.

ونرى فى زياره الناحيه:«فالأبكين عليك بدل الدموع دماً».

كذا لطم الفواطم الخدود وعلو صراخهن وإغماء الإمام الرضا مرتين حينما أنشده دعبل قصيدته المعروفه، كما جاء فى عيون الأخبار مسنداً.

وما روى فى البحار)ج ٤١، ص ١١(من إغماء على)عليه السلام

ص: ١٠٣

(مراراً من الخشية (٢٣).

وما روى فى البحار) ج٤٦، ص١٠٨) من بكاء السجاد حتى كان يُخشى عليه التلف.

وما روى فى علل الشرايع) ج١، ص٧٤) من عله خدمه موسى لشعيب وأنه لكثره بكائه من خشيه الله حتى أنه أصيب بالعمى مره ثانيه بعد ما شفاه الله تعالى من المره الأولى.

وما روى من فعل الرباب زوجه الحسين) عليه السلام) (وأنها لم تستظل تحت سقف عامر من شده تأثرها حتى ماتت بعد عام مع أنه كان بمحضر من الإمام السجاد) عليه السلام) (وتقريره.

وما جاء فى خطبه السجاد) عليه السلام) (على مشارف المدينه عندما رجعت قافله الحسين) عليه السلام) («: وكيف لا يصدع قلب لقتل سيد

ص: ١٠٤

والمتبع يحصل على حالات كثيره لهذا النمط من المخاطره بالنفس أو الأعضاء بسبب الانفعال الشديد حتى يخرج بنتيجه واضحه أنه مبرّر ومرغوب فيه وحسن ما دام لإحياء أمر حقيقى ولفضيله ولشأن أخروى.

رابعاً:نقد الإشكاليات فى البكاء

على ضوء ما تقدم من تحليل ظاهره البكاء وموقف الشريعه منه نعود للإشكاليات ثانيه لنقدها والإجابيه عنها:

نقد الإشكاليه السادسه:إنه من غير المعقول أن تبدو ظاهره عاطفيه من دون أن تكون معلوله لإدراك مسبق لحقيقه الشىء، كيف والبكاء نوع من التأثير المسبب عن شده الإذعان والإخبات

لحقيقه ما (٢٤)، وفي مصييه الحسين) عليه السلام (يعبر عن شده العلاقه والانجذاب نحوه والنفر والرفض لأعدائه والتجاوب مع الحدث. ولا شك في أنه بهذا القدر من معرفه نوع تضامن مع وليّ الله تعالى والصراط الحق والمعروف، وإنكار المنكر، لا مثل الجمود والحياد

ص: ١٠٦

الذى يعنى انعدام الحميه الدينيه والذوبان فى المنكر والانفعال به.

بالإضافه إلى: أن البكاء عليهم ترجمه للتولى والتبرى، الحب والبغض وتجذير لهما، فهو تعبير عنهما من جهه وتجليه لهما من جهه أخرى.

نعم فى الوقت ذاته دعت الروايات إلى التدبر والتأسى بالمعصوم ومثله لا يتم إلا بعد دراسه سيرتهم وحياتهم واستخلاص العبر والدروس. ومن ثم كان المطلوب الأمرين معا -العبره والعبره- وعدم طغيان جانب على آخر.

نقد الإشكاليه الثانيه: وسنقف عند شقها الثانى دون الأول وهو ضعف السند لما عرفت من أنه إشكال يعبر فى أحسن حالاته عن عدم التبع.

وأما الشق الثانى والذى قد يستشهد له ببقاء الكثير على المعصيه مكتفياً بالمشاركه فى مراسيم عاشوراء بحجه أنها تكفر عن السيئات.

فالجواب عنه: بالنقض فى مثل: **إِنْ تَجْتَبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نَكَفَرْنَا عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ**

ذَلِكَ، وروايات البكاء من خشية الله تعالى، وروايات فتح باب التوبه "حتى تبلغ الروح التراقي"، وروايات المغفره "كيوم ولدته أمه" بعد الحج حتى جاء التعبير: «فاستأنف العمل»، وغيرها من الروايات المتضمنه لآثار الأعمال العباديه المرويه من الفريقين التي يتخيل منها الإغراء بالمعصيه.

والحلّ:

١- إن كل هذه النصوص لا بد أن تفهم على أنها ترغيب بالعمل الصالح وتشجيع على التوبه عما سبق من المعاصي وعدم القنوط واليأس من روح الله تعالى، لا الإغراء بالمعصيه.

٢- ولو سلّمنا جدلاً بالفهم المذكور إلا أنه يبقى العاصي التائب أدنى درجه من غير العاصي استناداً إلى الآيه الكريمه:

أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ ...، الظاهره في أن التائب من الذنب لا يكون في مصاف ودرجه غير مرتكب الذنب المستعصم عن المعصيه المتطهر منها، وفي مثله رادع عن المعصيه رغبه في تلك المقامات العاليه وطمعاً بها.

٣- إن ما ورد من النصوص مقتضٍ وليس عله تامه، فالبكاء

ص: ١٠٨

والحج والاستغفار وما شاكل..كلها مقتضيات للمغفرة فلا ضمان فيها لتوفر عدم المانع، فلا تكون مغريه بالمعصيه بل مغريه بالالتزام والإلحاح بالتوبه عما سبق إذ ربما هو عدم المانع.

٤- إن الأعمال الصالحه المذكوره توجب الغفران فيما سبق من المعاصى ولا ضمان للتوفيق إليها لو عاود المعصيه، فالحج يوجب المغفره لما سبق من ذنوبه ولكن قد لا يوفق فى المستقبل إليه ثانيه.

٥- ورد أن الموت على الولايه يوجب غفران الذنوب، ولكن ليست هناك ضمانات أنه يموت عليها فيما لو بقى مستغرقاً فى المعصيه إذ قد توجب -أو بعضها- زوال الإيمان، كما يشير إليه قوله تعالى: **ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّوَاىَ أَنْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَكَانُوا بِهَا يَسْتَهْزِؤْنَ.**

أو يقال: إن العمل الصالح مشروط الثواب عليه بالموافاه والموت على الحق وإلا- لم ينفعه بل قد تكتب كل سيئاته السابقه عليه، وبالتالي القيام على الذنب قد يكون سبباً فى زوال الإيمان فتأتى النتيجة مقلوبه تماماً.

٦- يمكن أن يقال: إن العمل الصالح يترك أثره التكويني على النفس وهو تقويه المناعه إزاء الذنب، وبالتالي يمكن أن تكون هذه الأعمال التي جاء ذكرها في الروايات ورتب عليها هذا الثواب للترغيب فيها توجب وجدان هذه المناعه فينفر عن المعصيه تدريجياً حتى تصبح ملكه في شخصيته.

نقد الإشكاليه الأولى: يتبلور مما تقدم أن العقد النفسيه تتجمع وتتراكم عند من لم يفعل، فالانفعال حاله طبيعیه بل مطلب طبيعى لخلق حاله التوازن والاستقرار فى الشخصيه، فالذى لا يفعل ويكبت مشاعره هو الذى يُخشى منه. وهناك بعض الدراسات لحياه كبار المجرمين فى التاريخ خرجت فى واحده من نتائجها أن هؤلاء لم ينفسوا عن انفعالاتهم بالشكل الكافى فكانت حياتهم التى جنوا بها على أنفسهم وعلى البشرىه تعبيراً آخر عن الكبت والعقد الدفينه التى لم يتم التعبير عنها عبر القنوات الطبيعیه.

نقد الإشكاليه السابعه:سبق أن عرضنا لأمثله معاكسه تنبئ عن أن البكاء يديم حاله الرفض السياسى للأئزمه غير المشروعه(٢٥).

نقد الإشكاليه الخامسه:إن البكاء على الحرمان لا ينافى الصبر،بل النصوص الوارده فى أبواب الميت توجه نحو ذكر مصاب رسول الله عندما يصاب الإنسان بمصيبه،وهو يعنى ترغيب التشريع نحو توظيف الطاقه العاطفيه فى مصاب فقد النبى الأعظم)صلى الله عليه وآله(حيث لا- تقاس نعمه وجوده بوجود الحبيب،فهى دعوه إلى نقل النفس من الهم الشخصى إلى الهم المحبذ فان البكاء على الحبيب لا يوصل إلى نتيجته بل قد ينتهى إلى السخط على الله تعالى والاعتراض على قضائه،بخلافه على المعصوم فإنه بكاء على

ص:١١١

الحرمان من هذه الفضيله والنعمه التي لا تعوض.

فالأمر بالاستمرار بالبكاء على الحسين) عليه السلام(حتى ظهور القائم) عليه السلام(ليس جزعاً مذموماً.

ومن ثم كان الاستثناء من عموم النهى عن الجزع فى روايات الجزع على الحسين) عليه السلام(منفصلاً لا متصلأً، باعتبار أنه ليس جزعاً من قضاء الله تعالى وإنما من الظالمين وجريمتهم، ومنه نطلّ على مقياس الجزع المكروه وأنه كراهه قضاء الله تعالى وبالتالى الانهزام أمام المصيبة وفى مثله المطلوب الصبر على قضائه تعالى:) اللهم اجعل نفسى مطمئنه بقدرك راضيه بقضائك صابره على نزول بلائك..(ولو انعكسا بأن جزع من فعل الظالم ولم يصبر عليه لم يكن مذموماً، بل كان الصبر مذموماً كصبر المسلم على اعتداء الكافر عليه فإنه يعبر عن عدم الغيره على الدين لا عن الصبر.

ومن ما تقدم يمكن أن نتفهم جواب العقيله:) ما رأيت إلا- جميلاً-(، مترامناً مع عميق حزنها وبكائها أحبها وجزعها مما قام به المجرمون فى حقهم.

نقد الإشكاليه الثالثه: إننا نقر ظهور بعض النصوص فى هذا

البعء،ولكن لا دليل على زوال ظرف التقية.

كما لا دليل على عدم استمرارها بعد أن كان البكاء أسلوباً للتبرى الصريح مع إثارة وجدان الآخر من دون ردود فعل سلبية قد تترتب على الوسائل الأخرى الصريحه.

كما لا دليل على حصر النصوص بها، إذ بعضها مطلق والآخر غريب عن المسأله السياسيه،وثالث يحمل قرينه على وجود غايات أخرى فى البكاء غير البعد السياسى.

نقد الإشكاليه الثامنه:إن النهى المشار إليه مغيى بعدم شماته الأعداء فى ظرف ما زالت المعركه مفتوحه،حيث إنا نقبل أنها استمرت فى حركه السبى.وإلا بعد انتهاء الثوره فعدم البكاء وعدم إثارة العواطف والوجدان وبحد أصبح سمه وعرفاً شيعياً يوجب قبر الثوره وإسدال ستار النسيان عليها وضياع كل الأهداف التى من أجلها كانت،وهو خذلان للحسين)عليه السلام(ما بعده خذلان.

ويؤكد ذلك نهى الحسين)عليه السلام(ابنته سكينه عن البكاء بصيغه) إذا قتلت..(،فإن)إذا(ظرفيه وليست شرطيه ومن ثم تدلّ على النهى عن البكاء فى ظرف القتل،والمعركه ما زالت مفتوحه.

ص: ١١٣

هذه حصيلة الأجوبه عن الإشكاليات المتعدده التي تناولت البكاء (٢٦).

وفي ختام البحث هذا نلقت إلى مجموعه من الروايات حول البكاء تيمناً، وإلا فهي غنيه عن البحث بعد ما كانت متواتره، حيث إن الأبواب التي تناولت مجمل الشعائر الحسينيه تربو على الأربعين باباً وهي تشير بشكل أو ب آخر إلى البكاء، بالإضافة إلى النصوص الخاصه به.

ومن تلك النصوص: ما جاء في الوسائل في كتاب المزار

ص: ١١٤

الباب السادس والستين، الحديث الأول، وهو صحيح بل من الصحيح الأعلائي.

وقد ذكر بطريقين آخرين صحيحين أيضاً.

*الحديث: (مَنْ ذَكَرْنَا عِنْدَهُ فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ وَلَوْ مِثْلَ جَنَاحِ الذَّبَابِ، غُفِرَ اللَّهُ ذَنْبَهُ وَلَوْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ).

ومنها: الحديث الثالث من الباب ذاته، وقد روى بطرق ثلاثة، أحسنها طريق علي بن إبراهيم.

*الحديث: (أَيُّمَا مُؤْمِنٍ دَمَعَتْ عَيْنَاهُ لِقَتْلِ الْحُسَيْنِ حَتَّى تَسِيلَ عَلَى خَدَيْهِ بَوَّاهُ اللَّهُ بِهَا غَرْفًا يَسْكُنُهَا أَحْقَابًا، وَأَيُّمَا مُؤْمِنٍ دَمَعَتْ عَيْنَاهُ حَتَّى تَسِيلَ عَلَى خَدِهِ فَيَمَّا مَسَّيْنَا مِنَ الْأَذَى مِنْ عَدُونِنَا فِي الدُّنْيَا بَوَّاهُ اللَّهُ مَبْوًأً صَدَقَ، وَأَيُّمَا مُؤْمِنٍ مَسَّهُ أَذَى فَيُنَادِي فَيُنَادِي فَيُنَادِي فَيُنَادِي حَتَّى تَسِيلَ عَلَى خَدِهِ مِنْ مَضَاضِهِ مَا أُوْذِيَ فَيُنَادِي، صَرَفَ اللَّهُ عَنْ وَجْهِهِ الْأَذَى وَأَمَّنَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَخَطِهِ وَالنَّارِ).

ص: ١١٥

ومنها: الحديث الخامس صحيح إبراهيم بن هاشم عن الريان بن شبيب، وقد اقتطعه الوسائل وجاء في عيون أخبار الرضا (ج ١، ص ٢٩٩) كاملاً.

وأحاديث أخرى دلت على بكاء السماوات والأرض والحجر والمدر، وقد تزيد على عشره طرق، ذكرت في مصادر السنه كتاريخ دمشق لابن عساكر في ترجمه الحسين) عليه السلام (فضلاً عن المصادر الشيعيه.

والقرآن يشير إلى حقيقه بكاء السماء والأرض في قوله تعالى: فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ وَمَا كَانُوا مُنظَرِينَ الدخان، ٢٩، فَإِنَّ نَفَى الْفَعْلِ ظَاهِرٌ فِي الشَّأْنِيهِ.

ص: ١١٤

الزوايه الخامسه التكييف بين لون من الشعائر الحسينيه ولا ضرر

قد يُستدل على المنع عن مثل التطبير واللطم والضرب بالسلاسل بحديث "لا ضرر" على اعتبار أنها توفر موضوع القاعده.

ولكن يمكن المنع عن مثل هذا الاستدلال بوجوه ثلاثه، هي باختصار:

الوجه الأول: عدم تناول عموم (لا- تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ (و) لا- ضرر) قصوراً أو تخصيصاً لموارد إيقاع الإنسان نفسه في التهلكه في سبيل فضيله دينيه أو عقليه ممضاه من قبل الشارع، حتى لو كلف الإنسان حياته، بل هو مشمول بالمدح والثناء.

ويتبلور هذا الوجه عند مراجعه النصوص و كلمات الفقهاء في حالات مشابهه:

الحاله الأولى: فتواهم في باب الحدود في الدفاع عن النفس والعرض والمال مع الظن بالسلامه أو الاطمئنان بها أو احتمال التلف، فقد كانت الفتوى بالوجوب في الدفاع عن النفس في

ص: ١١٧

الشقوق الثلاثة. بل أفتى البعض بالوجوب حتى مع الظن أو الاطمئنان بالتلف.

وفى العرض قالوا بالوجوب فى الشقين الأولين، مع الاختلاف فى صورته احتمال التلف بين القول بالوجوب كما فى النفس أو القول بالجواز.

وفى المال قد ينسب إلى الأكثر القول بالجواز فى الشقين الأول والثانى إلا إذا كان المال خطيراً فقد يجب، وفى صورته احتمال التلف أيضاً نسب جواز الدفاع إلى الأكثر.

وقد تمسك الأعلام فى ذلك بروايه معتبره السند) من قُتل دون مظلّمته فهو شهيد).

ويستخلص من ذلك أن الدفاع نوع من غيره والإبء، كما يشعر بالعله التعبير) دون مظلّمته (حتى لو كان مالاً، مع أنه مهما بلغ لا يساوى النفس سيما وأنهم لم يقيّدوا الكميه بالخطيره، مما يعنى أنه ليس من باب التراحم وإلا كانت الأولويه لحفظ النفس مهما تصاعدت كميه المال، وإنما هو من الدوران بين حفظ النفس وحفظ الفضيله) الإبء، إنكار المنكر، الدفاع، الحميه..).

ومن ثم كان القتل في سبيل إنكار المنكر في الجملة جائزاً.

الحالة الثانية: بكاء يعقوب) عليه السلام (إلى حد العمى، فإنه يعبر عن ممدوحيه مثل هذا الفعل وإن انتهى إلى العمى مادام منبثقاً عن تشوّق وحب للكمال المتجسد في النبي يوسف) عليه السلام).

الحالة الثالثة: بكاء شعيب) عليه السلام (من خشية الله تعالى حتى أُصيب بالعمى مرتين كما جاء ذلك مسنداً في علل الشرائع.

الحالة الرابعة: سجود أبي ذر حتى العمى وهو من الحواريين لا من عموم المتشرعة، وكما هو حال الكثير من الصحابه، من دون أن يعيب عليهم أحد من المتشرعة مما يكشف عن وجود سيره، بل كان ذلك بمرأى من المعصوم) عليه السلام).

الحالة الخامسة: بكاء السجاد) عليه السلام (إلى حد تخوف من حوله عليه، وقد جاء ذلك بعدّه طرق غير طريق كامل الزيارات، وقد احتج) عليه السلام (بفعل نبي الله يعقوب.

ومثله بكاء نبي الله آدم) عليه السلام (، وبكاء الزهراء) عليها السلام).

الحالة السادسة: إغماء الرضا) عليه السلام (مرتين حينما أنشده دعبل في الحسين) عليه السلام (، مع أن الإغماء طبيأً في معرض التلف.

الحاله السابعه: كلمه على)عليه السلام(عندما غار جيش معاويه على الكوفه:..فلو أن امرأ مسلماً مات من بعد هذا أسفاً لما كان به ملوماً بل كان فيه عندي جميلاً)،وواضح أن المقصود من الموت غماً وحرناً وكمداً هو الموت الاختيارى ولو عبر مقدمات بعيده وإلا لم يكن معنى لنفى اللوم.

وقد نعثر قرآنياً على هذا المضمون،وهو من مدركات العقل أيضاً.

الحاله الثامنه:خطبه على)عليه السلام(فى وصف المتقين التى انتهت بموت همام،وقد كان الإمام يتوقع ذلك حيث تمنع ثلاث مرات مصرحاً أنه يتخوف عليه لرقه قلبه وشفافيته،كما عقب الإمام على موته:«أما والله لقد كنت أخافها عليه»،ثم قال:«أهكذا تصنع المواعظ البالغه بأهلها»،وقد أجاب)عليه السلام(عن سؤال السائل الاستنكارى:(فما بالك يا أمير المؤمنين؟(فقال)عليه السلام(«ويحك إن لكلّ أجل وقتاً لا يعدوه وسبباً لا يتجاوزه..«،فالحادثه تدلّ على أن الأمير)عليه السلام(إنما سمح بذلك لأنه ميدان فضيله والموت فيه موت فى سبيل الله تعالى.

ص:١٢٠

الحاله التاسعه:عدم استغلال الرباب تحت سقف حتى ماتت.

الحاله العاشره:ما جاء فى خطبه السجاد)عليه السلام(حين دخول المدينه)أى قلب لا يتصدع..(الظاهر فى أن الإقدام على فعل فى معرضيه التلف لا حظ فيه إذا كان لفضيله.

الحاله الحاديه عشره:رمى الحسين)عليه السلام(الماء من يده فى اليوم العاشر من المحرم غيره على عياله مع أنه كان فى معرض التلف.

ويجمع الكلّ:أن الإقدام على فعل فى معرض التلف لا يوجب اللوم ما دام من أجل الفضيله.

نعم لابد من المفروغيه مسبقاً عن كونها فضيله معتدّاً بها عند الشارع.

كل هذا كان بياناً لاستثناء التلف(٢٧) من أجل الفضيله من

ص:١٢١

الضرر المحرم بنحو التخصيص.

وهناك وجه عقلى للقاعده المذكوره يبين فيه قصور عموم أدله لا- ضرر عن شموله لمثل هذه الحالات، وهو: أن الهلكه وإن كانت فناء إلا- أنه ليس كل فناء وإنما الذى يكون سدى وعبثاً وإلا لم يكن إلقاء للنفس فى التهلكه، والمفترض فى الحالات المشار إليها أنها ليست إلقاء عبثياً وإنما لغايه وهى الفضيله.

ومن ثم لم تكن نصوص الجهاد فى سبيل الله مخصصه

ص: ١٢٢

للاضرار لأنه ليس إلقاء عبثاً. وحينما ندقق في مناظره يعقوب) عليه السلام (مع أبنائه نلاحظ أنه لم ينف لهم حرمة الإلقاء فقط عن بكائه وإنما جهلهم في تطبيق الضرر على بكائه كما يبدو من

وَ أَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ..

ويؤكد كل ذلك عدم ذم العقل لمثل هذه الإلقاءات مما يعنى أنها خارجه تخصصاً لا تخصيصاً.

الوجه الثانى: ما ذكرناه فى قسم الشعائر الدينيه من أن مبنى المشهور هو حاكميه "لا ضرر" على الأدله الأوليه إلا أنها لبناً من باب التراحم لا التخصيص، خلافاً للميرزا النائينى وأتباعه حيث اختاروا الثانى، فى الوقت الذى تنسجم فتواه فى باب العزاء مع الأول.

وطريقه الفقهاء مع هذا التراحم عدم تقديم كل درجه من الضرر على كل حكم حتى لو كان من الأهميه بمكان، فالضرر الذى يرفع وجوب الوضوء لا- يصلح أن يرفع حرمة أكل الميتة ما لم يبلغ درجه عاليه من الضرر كى يفوق فى أهميته أهميه حرمة الميتة.

ص: ١٢٣

وبعبارة أخرى: لا بد أن يكون الضرر متناسباً مع طبيعه ملاك الحكم الأولى كما هو مقتضى التزاحم.

والمدعى فى هذا الوجه: أن الشعائر بأقسامها تفوق فى الأهمية الضرر الشخصى حتى لو بلغ تلف عضو عند البعض، بل فى فتوى الشيخ خضر بن شلال التعميم لتلف النفس أيضاً.

نعم إذا كان الضرر على المذهب مثلاً فاقت أهميته على أهمية الشعيرة، بل ينتفى حينئذ موضوع بل ماهية الشعيرة كما تضح مما مرّ فى ماهية الشعيرة.

والدليل على تلك الأهمية: أولاً: من الثواب التاريخيه أن قبر الحسين) عليه السلام (تعرض للهدم عدة مرات، فقد هدمه المنصور أولاً، ثم هدمه الرشيد مرتين وقطع السدره التى كانت علامه على القبر، ثم هدمه المتوكل أربع مرات وأجرى الماء عليه، ثم هدم الموقف سقيفه الحرم..

ومثل هذا يدل على حساسيه الأنظمة من زياره الشيعة لقبره) عليه السلام (، وأن فى زياره تعريضاً للنفس للهلاك.

وقد أكدت روايات كتاب المزار هذه الحقيقة، حيث اشتملت

على الإشارة إلى الرعب والخوف الذى كان يواجهه الزائر، ومع ذلك حث على الزيارة بل على الدعاء لقضاء الحاجه تحت قبته الشريفه.

ولعل أحد حكم استجابته الدعاء تحت قبته الشريفه هو تخليد ذكره) عليه السلام(، وقد انتدب كل من الإمام الصادق والإمام الهادى)عليهما السلام(من يدعو لهما بالشفاء تحت قبته، وقد اعترض المنتدب بأنه هو الحائر فأجابه) عليه السلام(:نعم ولكن لله مواقع يحب أن يُدعى بها وأنا أحببت ذلك.

وقد اشتملت صحيحه معاويه بن وهب والمرويه بسند آخر صحيح على حكم زيارته) عليه السلام(ويظهر منها أن المخاطره فى الزياره وأنها فى معرضيه التلف.

وعلى هذا الأساس أفتى جمله باستحباب الزياره حتى مع الخوف، بل عقد الوسائل باباً عنونه باستحباب الزياره عند الخوف.

الدليل الثانى: ظهور النصوص الكثيره فى أن الزياره أفضل من الحج النبوى، وفى بعضها يتحرج الإمام من ذكر كل الفضائل لثلا يهمل الحج.

برای ادامه مشاهده محتوای کتاب لطفا عبارت امنیتی زیر را وارد نمایید.

ص:

برای ادامه مشاهده محتوای کتاب لطفا عبارت امنیتی زیر را وارد نمایید.

ص:

برای ادامه مشاهده محتوای کتاب لطفا عبارت امنیتی زیر را وارد نمایید.

ص:

برای ادامه مشاهده محتوای کتاب لطفا عبارت امنیتی زیر را وارد نمایید.

ص:

برای ادامه مشاهده محتوای کتاب لطفا عبارت امنیتی زیر را وارد نمایید.

ص:

الزأویه السآسه فى استآبآ لبس السواء على مصآب الآسنعلفه السلام

*الوجه الأول: وردت روايات فى أبواب لباس المصلى أن لبس السواء لبس أهل النار ولبس الأعداء ولبس بنى العباس، ولكن ذهب الأكثر إلى الكراهه وبعض شاذ من المحدثين إلى الحرمة.

وقد ذكرنا فى القسم الأول كفايه الحل بالمعنى الأعم لاتخاذ الشعيره.

*الوجه الثانى: إن النهى عمن يتخذه لباساً وزياً وأما اتخاذه شعاراً للآزن فلبس مشمولاً للروايات، ومن نفى البآرانى واليزدى الكراهه حتى فى الصلاه.

*الوجه الثالث: لبس المعصوم السواء آزناً أو تقريره كما ذكر فى أكثر من مصدر.

*فالحسنان لبسا السواد على أبيهما سته أشهر كما ذكره ابن أبي الحديد(ج ٤، ص ٨). نقلاً عن أبي الحسن علي بن محمد المدائني المؤرخ المعروف. وقال: «وكان خرج الحسن بن علي عليهما السلام إليهم -إلى الناس بعد شهادته أبيه- وعليه ثياب سود.

*وروى ذلك ابن سعد في طبقاته(ص ٧١ في ترجمه الحسن بن علي عليه السلام)، والسيد علي خان المدني في الدرجات الرفيعة(ص ١٤٧) عن فضائل الأشراف(ص ١٤).

*وعن الأصبغ بن نباته أنه قال: دخلت مسجد الكوفة بعد قتل أمير المؤمنين عليه السلام ورأيت الحسن والحسين عليهما السلام لابسى السواد.(المصدر) ج ١٦، ص ٢٢).

*والفاطميات والعقائل لبسن السواد والمسوح وكان

ص: ١٣٢

السجاد يطبخ لهن الطعام لأنهن شغلن بإقامه المأتم، كما جاء ذلك في محاسن البرقى (ج ٢، ص ١٩٥)، وفيه دلالة على تقرير المعصوم.

*روى الكليني والبحار (ج ٤٥، ص ١٨٨)، والوسائل (ج ٢، ص ٨٩٠) عن محاسن البرقى (ط: ٢٠ جزء (و) ج ٢، ص ٣٥٧) والمحاسن ص (٤٢٠ ح ١٩٥)، بسنده عن عمر بن على بن الحسين (عليه السلام) (قال: لَمَّا قُتِلَ الحسين بن على) عليه السلام (لبس نساء بنى هاشم السواد والمسوح وكنّ لا يشتكين من حرّ ولا برد وكان على بن الحسين) عليه السلام (يعمل لهنّ الطعام للمأتم).

*نقلًا عن كتاب «النشر والطفى» (بإسناده عن الرضا) عليه السلام (أنه قال- فى حديث فى فضيله يوم الغدير- وهو يوم تنفيس الكرب... ويوم لبس الثياب ونزع السواد).

ص: ١٣٣

*وفى إقبال الأعمال(ص ٧٧٧) فى فضيله يوم الغدير يذكر روايه لبس السواد.

*ومثلها روى فى البحار عن كتاب المحتضر للحسن بن سليمان الحلّى بإسناده عن أحمد بن إسحاق القمى عن الإمام العسكرى(عليه السلام(عن آبائه)عليهم السلام(عن أمير المؤمنين فى فضيله التاسع من ربيع الأول»أنه يوم الغدير الثانى ويوم تنفيس الكربه ويوم نزع السواد(.)بحار ج ٩٨، ص ٣٥٤) مستدرک الوسائل(ج ٣، ص ٣٢٧-٣٢٦).

*وروى فى ما جرى فى الشام على قافله سيد الشهداء(عليه السلام(بعدهما أذن لهم يزيد بالرجوع وطلبوا منه النوح على الحسين(عليه السلام(:"ولم تبقَ هاشميه ولا قرشيه إلاّ ولبست السواد على الحسين وندبوه(.)"البحار ج ٤٥، ص ١٩٥).

ص: ١٣٤

*وفي مستدرك الوسائل(باب ٤٥) من أبواب لباس المصلى يذكر روايه أخرى فى هذا المجال.

*وفي الوسائل(باب ٤٥) من أبواب لباس المصلى يذكر روايه أن الحسين(عليه السلام) كان لابساً حين قُتل جبهه دكناء.

*وفي مقتل أبى مخنف(ص ٢٢٢) عندما أخبر النعمان بن بشير بقتل الحسين(عليه السلام): «فلم تبقَ فى المدينه مخدّره إلا وبرزت من خدرها ولبسوا السواد وصاروا يدعون الويل».

*وروى فى الدعائم(ج ٢، ص ٢٩١) عن جعفر بن محمد(عليه السلام) أنه قال: «لا تلبس الحادّ-المرأه فى حدادها على زوجها- ثياباً مصبغه ولا تكتحل ولا تطيب ولا تزين حتى تنقضى عدّتها ولا بأس أن تلبس ثوباً مصبوغاً بسواد».

*وقد أفتى بمضمونه الشيخ فى المبسوط(ج ٥، ص ٢٦٥-٢٦٤) والمحقق فى الشرائع فى حداد الزوجه،

ص: ١٣٥

والفخر في الإيضاح.

*وروى صاحب الصفار في بصائر الدرجات عن البنظي عن أبان بن عثمان عن عيسى بن عبد الله وثابت عن حنظله عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «خطب رسول الله صلى الله عليه وآله يوماً بعد أن يصلي الفجر في المسجد وعليه قميصه سوداء - وذكر عليه السلام (أنه توفي صلى الله عليه وآله في ذلك اليوم) بصائر الدرجات ص ٣٠٥-٣٠٤، وبحار الأنوار ج ٢٢ ص ٤٦٤».

*وفي سيره ابن هشام (ج ٤، ص ٣١٦): «كان على رسول الله صلى الله عليه وآله (خميصه سوداء حين اشتد به وجعه)».

*وروى الكليني (ج ٦، ص ٤٤٩)، والدعائم (ج ٢ ص ١٦١) بسنده عن سليمان بن راشد عن أبيه قال: «رأيت علي بن الحسين (عليه السلام) وعليه

ص: ١٣٦

*وفي عيون الأخبار وفنون الآثار لعماد الدين إدريس القرشى(ص ١٠٩) عن أبي نعيم بإسناده عن أم سلمه رضوان الله عليها أنها لما بلغها مقتل الإمام الحسين بن علي(عليه السلام)ضربت قبه سوداء في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله ولبست السواد».

*وروى في البحار(ج ٤٥،ص ١٩٥) فيما جرى على أهل البيت(عليهم السلام)(بعد واقعه كربلاء»إلى أن قال(عليه السلام):ثم قال الوصيف:يا سكينه اخفضى صوتك فقد أبكيت رسول الله(صلى الله عليه وآله).ثم الوصيف أخذ بيدي فأدخلني القصر فإذا بخمس نسوه قد عظم الله تعالى خلقهنّ وزاد في نورهنّ وبينهنّ امرأه عظيمه الخلقه ناشره شعورها وعليها ثياب سود بيدها قميص مضمخ

بالدم وإذا قامت يقمن معها وإذا جلست جلسن معها فقلت للوصيف: ما هؤلاء النسوة اللاتي قد عظم الله خلقتهن؟ فقال: يا سكينه هذه حواء أم البشر وهذه مريم بنت عمران وهذه خديجة بنت خويلد وهذه ساره. وهذه التي بيدها القميص المضمخ وإذا قامت يقمن معها وإذا جلست يجلسن معها هي جدتك فاطمه الزهراء سلام الله عليها... الحديث».

*وروى الشيخ في الغيبة بسنده إلى كامل بن إبراهيم أنه دخل على أبي محمد عليه السلام (فنظر إلى ثياب بياض ناعمه قال: فقلت في نفسي: ولي الله وحجته يلبس الناعم من الثياب ويأمرنا نحن بمواساه الإخوان وينهانا عن لبس مثله؟ فقال) عليه السلام (متبسماً: يا كامل - وحسر عن ذراعيه فإذا مسح أسود خشن على جلده - فقال:

ص: ١٣٨

هذا لله وهذا لكم» الوسائل (٣ج، ص ٣٥) وبحار الأنوار (ج ٥٠ ص ٢٥٣، وج ٥٢، ص ٥١-٥٠).

*الوجه الرابع: قد يتأمل في الكراهه - كما قيل - باعتبار أن أحد جهات الكراهه كونه لباساً وشعاراً لبني العباس، وفي عصرنا لم يبق كذلك.

وهذا الوجه إن لم يصلح رافعاً للكراهه فهو على الأقل يدل على تخفيفها. بل يقال إن بني العباس اتخذوه لباساً أول حكمهم حزناً على الحسين) عليه السلام (، فهو يدل على وجود سيره متشرعيه في أيامهم على ذلك.

وهذه الوجوه تتعاضد لتثبت رجحان لبس السواد على مصاب الحسين) عليه السلام (.

ص: ١٣٩

الزاوية السابعة حكم اللعن فى زياره عاشوراء وغيرها

مما ورد فى الروايات والزيارات متواتراً

فقد تردد أكثر البعض من الوسوسة فيه لوصيه الأمير لأصحابه «لا تكونوا سبابين». أو لأنه معبر عن الحقد وهو ليس خلقاً دينياً.

ولكن الصحيح أن اللعن غير السب، إلا أن يكون مبتدلاً ومن دون مبرر كالذى يحصل بين السفله بعضهم مع بعض.

وأما إذا كان لمستحق فهو يختلف عن السب ماهيه، فإن اللعن هو طلب ودعاء بإقصاء الملعون عن الرحمه الإلهيه، بينما السب هو الفحش من القول أو رمى الآخر بالعيوب والنقائص.

فاللعن يعنى إظهار النفره وإنكار المنكر والتبرى منه ومثله علامه صحه لأن تقييح القبيح مطلوب، بل هو مقتض الفطره التى فطر الناس عليها فيبتعد الإنسان عن القبيح وينجذب إلى الحسن، وهذه هى فلسفه التبرى والتولى.

ص: ١٤١

ومنه يتبلور أن اللعن لأصحاب الموبقات في السدين ممن بدلوا وأحدثوا فيه عامل تربوى للأتباع المؤمنين يوقهم من الانحراف، ومن ثم كان أدنى مراتب إنكار المنكر هو الإنكار بالقلب والتبرى النفسى منه، وكان اللعن من مراتب إنكار المنكر.

وقد ذكر الأئمة في الغدير وغيره من الأعلام أن أمير المؤمنين عليه السلام كان يقنت في صلاته في الكوفة باللعن على معاوية وأبى موسى الأشعري وعمرو بن العاص وآخرين، ومن ثم قال عليه السلام (في ذيل الكلام السابق):..ولكنكم لو وصفتهم أعمالهم وذكرتم حالهم كان أصوب في القول وأبلغ في العذر..).

وقد روى أيضاً أن النبي صلى الله عليه وآله (قد لعن أناساً بأسمائهم. ففي مسند أحمد أنه) صلى الله عليه وآله (لعن الحكم بن العاص ومن في صلبه).

وفي مسند المدنيين (١٥٩٧٥) ومسند الكوفيين عن مسند أحمد (١٨٦٠٠) أنه صلى الله عليه وآله (لعن الخوارج، وغيرها من الحالات كثير.

لذلك نجد أن القرآن لم يتحرج من اللعن وفي موارد متعددة.

*ففي الأحزاب (٥٧) جاء فيها اللعن على من يؤذى الله

ورسوله، وقتلُ الحسين إِيذاءً لله وللرسول.

*وفي البقره (١٥٧) تتضمن الحث على اللعيتلُعُنُهُمُ اللهُ وَ يَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ .

*وفي سورہ ص (٧٨) خطاب لإبليس، وكل الآيات المرتبطه بتوبيخ إبليس لم تكن توبيخاً على عدم سجوده فقط وإنما على عدم الولاية لآدم.

*والإسراء (٦٠): وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ وَقَدْ أَوْضَحَتِ الرِّوَايَاتُ أَنَّ الرَّؤْيَا الَّتِي أَرَعَجَتِ النَّبِيَّ هِيَ رُؤْيَتُهُ مِنْ يَنْزُورِ عَلَى قَبْرِهِ وَأَنَّ الشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ هِيَ آلُ أَمِيهِ.

*وقوله تعالى: لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى... والحمد لله رب العالمين

جعفر السيد عبد الصاحب الحكيم

١٤٢٢/٢٠٠١

ص: ١٤٣

المحتويات

تقديم ٧

الأدلة إجمالاً ١١

الرؤية القرآنية أو العمومات الفوقانية الأم ١١

أقوال العامه ١٢

أقوال الخاصه ١٢

الدراسه التفصيليه لموضوع العمومات ١٤

المعنى اللغوى ١٥

المعنى الماهوى ١٧

بعد آخر فى الموضوع ١٨

طبيعه دلالة الموضوع ٢٠

النتيجه ٢١

الرأى الآخر ٢٣

تقييم ونقد عام ٢٤

النقد التفصيلى لأدله الرأى الآخر ٣٦

ضابطه البدعه والتوقيفيه ٣٩

ص: ١٤٤

فقه متعلّق العمومات ٤٢

حيثيات فى حكم العمومات ٤٤

شكوك وحلول ٥١

الخرافه ٥١

الهتك ٥٤

الشعائر الحسينيه ٥٧

١. تصورات سريعه لخلفيات النهضه ٦٠

٢. فى عمومات الشعائر الحسينيه ٦٥

٣. معايير الروايه فى الشعائر ٦٧

٤. البكاء على الحسين عليه السلام ٨٣

٥. فى استحباب لبس السواد على مصاب الحسين ١٣١

٦. حكم اللعن فى زياره عاشوراء وغيرها ١٣٩

ص: ١٤٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدّم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصبحان

الغمامة

WWW



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

